

الفساد في اقتصاديات التعليم الخاص قبل الجامعي

دراسة ميدانية على مؤسسات التعليم الخاص مدينة طنطا

**Corruption in the private economies of Pre-
University Education**

**“A field study on private education
institutions in Tanta”**

د / مشيرة محمد حسن العشري

**مدرس بكلية آداب قسم اجتماع
جامعة دمياط**

مقدمة البحث :

لقد مر على المجتمع المصري مؤخراً ثورتان من أجل القضاء على الفساد ولكن مازال الفساد متقدّشى لا محالة في العديد من القطاعات ومنها على الأخص قطاع التعليم الخاص (الاستثماري) الذي تحول فيه التعليم من رسالة لجبل هم المستقبل إلى مجال للتجارة والربح ، وبالرغم من أن القانون الحاكم لمدارس التعليم الخاص من أهم بنوده عدم السعي إلى الربح فمن هنا بدأ الفساد للتحايل على هذا البند من بنود القانون ، فبدأ الفساد في التعليم بأشكال متعددة ومختلفة فالتعليم بجميع أشكاله من رشـاوى وابتزاز لأولياء الأمور وتزوير واستغلال للسلطـه أصبح من أهم المشاكل التي تهدـد التعليم في مصر ، وتخـلـق نوعاً من عدم التكافـؤ مما ينعكس بالسلـب على المجتمع المصري وعلى الأخص التلامـيد وأولياء أمورهم . كما أن الفسـاد أتـخذ أشكـالـاً وأنماـطاً أصبحـت معـقدـة لـدرجـة يصعبـ التـعـرـفـ عـلـيـهاـ أـحـيـاناـ، حيثـ أـنـهـ اـنـتـشـرـتـ فـيـ كـلـ قـطـاعـاتـ التـعـلـيمـ بلـ إنـهاـ قدـ تـصـبـحـ القـاعـدـةـ لـالـتـعـاملـ لـدىـ العـدـيدـ مـنـ الـأـفـرـادـ، ليسـ فـيـ الـمـجاـلـاتـ الـتـعـلـيمـيـةـ فـحـسـبـ، إنـماـ أـيـضاـ فـيـماـ تـرـتـبـطـ بـهـ مـجـالـاتـ أـخـرىـ.

لقد تحول التعليم من رسالة يجب أن تراعـى وتقـدمـهاـ مؤـسـسـاتـ مؤـهـلةـ لـذـلـكـ إـلـىـ مـؤـسـسـاتـ تـسـعـىـ إـلـىـ الـرـبـحـ وـتـحـولـتـ إـلـىـ تـجـارـةـ تـخـضـعـ إـلـىـ مـقـايـيسـ الـرـبـحـ وـالـخـسـارـةـ المـادـيـةـ بـالـفـعـلـ شـهـدـ المـجـتمـعـ المـصـرـيـ العـدـيدـ مـنـ الـظـواـهرـ السـلـبـيـةـ التـيـ أـثـرـتـ عـلـىـ نـقـدـ المـجـتمـعـ ، وـدـرـمـ قـدـرـتـهـ عـلـىـ موـاـكـبـةـ التـغـيـرـ النـاتـجـ عـنـ الثـورـاتـ . وـمـنـهـ ظـاهـرـةـ الـفـسـادـ فـيـ قـطـاعـ التـعـلـيمـ الخـاصـ حـيـثـ أـنـ خـلـلـةـ الـقـيـمـ الـأـخـلـاقـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ التـيـ تـخـلـ بـمـبـدـأـ تـكـافـؤـ الـفـرـصـ ، وـمـنـ ثـمـ بـمـبـدـأـ الـعـدـالـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ كـلـ ذـلـكـ مـنـ الـعـوـامـلـ التـيـ تـؤـدـيـ إـلـىـ اـنـتـشـارـ الـفـسـادـ .

كـانـتـ ظـاهـرـةـ الـفـسـادـ وـلـاـ تـزالـ وـاحـدـةـ مـنـ اـكـبـرـ الـمـشـكـلـاتـ التـيـ تـعـانـىـ مـنـهـ الـمـجـتمـعـاتـ قـدـيـماـ وـحـدـيـثـاـ وـخـاصـةـ فـيـ تـلـكـ الـمـجـتمـعـاتـ التـيـ يـضـيقـ فـيـهاـ مـبـداـ الـمـحـاسـبـةـ ، نـظـرـاـ لـمـاـ تـسـبـبـهـ هـذـهـ الـظـاهـرـةـ مـنـ هـدـرـ لـلـمـالـ الـعـامـ وـتـوـظـيفـهـ لـمـصـالـحـ شـخـصـيـةـ ، وـالـطـمـعـ بـحـيـاةـ اـكـثـرـ رـفـاهـاـ وـإـشـبـاعـاـ لـرـغـبـاتـ لـاـ حدـودـ لـهـاـ ، لـقـدـ بـاتـ الـفـسـادـ جـزـءـاـ مـنـ مـنـظـومـةـ الـقـيـمـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـمـنـ الـسـلـوكـ الـفـرـديـ وـالـجـمـاعـيـ الـذـيـ يـرـىـ فـيـ الـكـثـيرـينـ سـبـيلـاـ إـلـىـ تـحـقـيقـ مـنـافـعـهـمـ .

مـاـ لـاـ شـكـ فـيـهـ أـنـ الـفـسـادـ يـؤـدـيـ إـلـىـ دـمـرـةـ الـمـهـنـيـةـ وـفـقـدانـ قـيـمةـ الـعـملـ وـالتـقـبـلـ الـنـفـسيـ لـفـكـرـةـ التـقـرـيـطـ فـيـ مـعـايـيرـ أـداءـ الـوـاجـبـ الـوـظـيفـيـ وـالـرـقـابـيـ وـتـرـاجـعـ الـاـهـتـمـامـ بـالـحـقـ الـعـامـ وـالـشـعـورـ بـالـظـلـمـ لـدـىـ الـغـالـبـيـةـ مـاـ يـؤـدـيـ إـلـىـ الـاحـقـانـ الـاجـتمـاعـيـ وـاـنـتـشـارـ الـحـقـدـ بـيـنـ شـرـائـحـ الـمـجـتمـعـ وـاـنـتـشـارـ الـتـماـيزـ الـاجـتمـاعـيـ وـزـيـادـةـ حـجمـ الـفـئـاتـ الـمـهـمـشـةـ .

إشكالية البحث :

إن العملية التعليمية بما تحويها من قيم وأخلاق وتعليم هي رسالة لابد من أن تصل إلى أفراد المجتمع في الوقت الذي أصبحت فيه مجرد عملية رابحة من أجل الحصول على المال والاستثمار فمن هنا تحول الهدف من العملية التعليمية وفقدت معناها الرئيسي التي خلقت من أجله . و ازدهر ألوان الفساد في التعليم الخاص(اللغات) بكل صوره حيث يعد من اهم المعوقات أمام إصلاح التعليم بشكل عام وتبني برامج تطويرية، بغرض تحسين نواتج ومخرجات التعلم، فلا يمكن تحقيق أي إصلاح في التعليم دون الحد من ظاهرة الفساد ، إضافة إلى خطورة الفساد في التعليم ، حيث إنه يلحق ضررا كبيرا بموارد البلدان وباستقرارها السياسي وتتطورها الاقتصادي والاجتماعي ومن هنا اعتبرت المدارس الخاصة من الأنشطة الاقتصادية الاستثمارية فقدت أهميتها من الناحية الثقافية والاجتماعية والأخلاقية كل ذلك أدى إلى زيادة تكالفة الخدمات التعليمية العامة للمواطنين، وزاد التنافس عليه والأقبال على ما يسمى بالتعليم عالي الجودة (التعليم الخاص اللغات)^(١) في الوقت الذى استعان فيه أولياء الأمور بعلاقتهم الشخصية والرشاوية لتسجيل أطفالهم في تلك المدارس . لقد زاد الأقبال على التعليم الخاص (اللغات) الذى أصبح ظاهرة متفشية في المجتمع المصري ومحاولة العديد من أولياء الأمور للوصول إلى أعلى المدارس تلك التي ينتشر فيها الفساد بشكل ملحوظ سواء كان في النواحي الإدارية أو المناهج التي تدرس للطلبة أو في المعلمين أنفسهم وبالرغم من تضاعف الموارد المخصصة للتعليم الخاص إلا أن الكثير أصبح يدرك العديد من الطواهر السلبية التي أصابت قطاع التعليم بمختلف مراحله وهو ما يقف عقبة في سبيل تحقيق التعليم للأهداف المرجوة منه في تحسين معدلات النمو الاقتصادي ..

أهمية البحث :

لم يُعرف للدور الفعال الذي يقوم به التعليم في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا بعد أن ظهرت الأبحاث والدراسات الاقتصادية والتربوية وبينت أن العائد المالي للتعليم يقدر بثلاثة أمثال العائد من الاستثمارات المالية في المجالات الأخرى ، كما ظهرت نظريات أخرى تهتم بقطاع التعليم وتجعل من الإنسان قيمة رأس مالية عالية وعاملًا أساسياً مؤثر في التنمية . والتعليم إلى جانب كونه حقاً للمواطنين وواجبًا على الدولة هو في المقام الأول استثمار اقتصادي واجتماعي من الطراز الأول وهو استثمار طويل المدى ، وخطأ شائع اقتصاديًّا وسياسيًّا اعتبار التعليم خدمة من الخدمات الاجتماعية أو الفردية

فمقياس التنمية الحقيقية هي نسبة التعليم ونوعيته ومستواه^(٢) وبناء على ذلك فإن تسرب ظاهرة الفساد إلى قطاع التعليم يؤدي إلى دمار للأجيال القادمة التي تمثل ثروة المجتمعات وميراثها الحقيقي الذي يورث عبر الأجيال بكافة مراحله المختلفة فلقد انتشر الفساد في التعليم الخاص قبل الجامعي من خلال الإدارة التي تسهل تحت ضغط الربح فساد الرسالة والمقررات التعليمية لذا انطلقت من هنا أهمية دراسة الآثار السلبية للفساد على اقتصاديات التعليم قبل الجامعي للتعرف على أدوات الفساد الاقتصادي داخل المؤسسة التعليمية .

أهداف البحث وتساؤلاته :

وعلى هذا تهدف الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الفساد في مؤسسات التعليم الخاص للغات (قبل الجامعي) وخاصة بعد وجود العديد من التغيرات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية بعد ثورة ٢٥ يناير التي كانت من أهم أهدافها (الكرامة والعيش والعدالة الاجتماعية) والقضاء على المحسوبية وإعلاء المصلحة العامة على المصلحة الشخصية .

وعلى هذا الأساس تتبلور تساؤلات الدراسة في الآتي : -

- ١- ما أسباب ظاهرة الفساد في مؤسسات التعليم الخاص(اللغات) قبل الجامعي ؟
- ٢- ما هي أدوات الفساد الاقتصادي في مؤسسات التعليم الخاص قبل الجامعي من خلال مجموعه من المؤشرات (الرشوة ، المحسوبية والواسطة وإعلاء مصلحة الشخصية على المصلحة العامة ، التعليم ربح أم رسالة) ؟
- ٣- ما أساليب مقاومه ومواجهه الفساد داخل مؤسسات التعليم الخاص؟
- ٤- ما مدى تصور القيادات المختلفة في القضاء على تلك الظاهرة ؟

ومن أجل التحقق من هذه التساؤلات لابد من تقديم إطار نظري يلقى الضوء على التصور السوسيولوجي لظاهرة الفساد والتعرف على الأساليب التي تمارس في تلك المؤسسات

مفاهيم الدراسة :

١- الفساد : corruption

عرف الفساد اصطلاحياً حيث ساد في معاجم اللغة هو في (فسد) ضد صالح (والفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واصمحل، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه.^(٣) كما عرف الفساد بأنه "انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة". وقد يعني الفساد : التلف إذا ارتبط المعنى بسلعة ما وهو لفظ شامل لكافة النواحي السلبية في الحياة.^(٤)

كما تتعدد مظاهر وصور الفساد بحيث لا يمكن حصر هذه المظاهر بشكل كامل ودقيق فهي تختلف باختلاف الجهة التي تمارسه فقد يمارسه فرد وجماعة أو مؤسسة خاصة أو مؤسسة رسمية أو أهلية ، وقد يهدف إلى تحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسي أو مكسب اجتماعي ، وقد يكون الفساد فردي يمارسه الفرد بمبادرة شخصية دون تنسيق ، وقد تمارسه مجموعة بشكل منظم ويشكل ذلك أخطر أنواع الفساد فهو يتغلغل في كافة بنية المجتمع سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.^(٥)

كما أن تعريف الفساد له العديد من الأبعاد والاتجاهات المتداخلة فمنها ما يتعلق بالشخص ذاته ومنها ما يتعلق ببنية الفساد في المجتمع. كما تتتنوع أشكال الفساد بين الفساد الاقتصادي والفساد السياسي والفساد الإداري وفي النهاية الفساد الاجتماعي لذلك من الصعب الإجماع على تعريف متطرق عليه لمفهوم الفساد . فعرفة (صموئيل هانتجتون) الفساد على انه : سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة .^(٦)

وكما عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه "إساءة استخدام سلطة معهودة بالمرء من أجل تحقيق مكسب خاص".^(٧)

كما عرف الفساد على انه "الاكتساب غير المشروع – أو من دون وجه حق لعنصرى القوة في المجتمع : السلطة السياسية والثروة " ، وعلى هذا فإن الفساد يمكن أن يصيب جميع قطاعات المجتمع ، بدرجة أو بأخرى ، كما تشهد ذلك أحوال مصر حالياً.^(٨)

وعلى هذا أكدت الدراسات وجود بعض السمات والخصائص المصاحبة للفساد وهي على النحو التالي :-

- أنه عمل مخالف للقانون والنظام وغير منسجم مع القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع .

- أنه عمل ناتج عن سوء استخدام المنصب العام أو استغلاله ويهدف إلى خدمة أغراض خاصة أو تحقيق منافع شخصية مادية أو معنوية .
- أنه علاقة تعاقدية غير مشروعة بين فاعلين يقع فعلهما تحت طائلة القانون ، وهم الفساد والمفسود حيث أن الأخير هو كل شخص يحوز سلطة ويستعملها استعمالاً احتيالياً وال fasad هو كل ما يحوز وسيلة مادية لشراء تلك السلطة أو بالأحرى شراء قرار بعينة يمكن أن يصدر عن تلك السلطة .^(٩)

لذا عرفته الدراسة الحالية على أنه استغلال أصحاب القوة والنفوذ والسلطة لموقعهم في المؤسسة التعليمية (مدارس اللغات الخاصة) وذلك من أجل تغليب المصلحة الذاتية على المصلحة العامة مقابل منفعة شخصية يحددها الشخص الفاسد من أجل تحقيق مصلحة ما .

٢- اقتصadiات التعليم : -

في البداية يمكن تعريف علم الاقتصاد على انه علم الإثراء وذلك للدلالة على الجهد التي تبذل من أجل زيادة الإنتاج والتنمية وهي عمليات تؤدي إلى إثراء المجتمعات وبهذا المعنى يصبح الاقتصاد " علم تكوين الثروات " ثم اتسع مجاله حتى أصبح علم تكوين الثروات ، وتوزيعها واستهلاكها واصبح موضوعه يتمثل في حركة دائيرية تتجسد على الدوام من الإنتاج إلى التوزيع إلى الاستهلاك .^(١٠) ثم يعرف التعليم : - في معناه الواسع على انه تربية الأشخاص في جميع المراحل المكونة لدوره الحياه ، أما المحدد للتعليم فيعني جانب التقييف الذي يجرى داخل المؤسسات الرسمية والذى يصطلح على تسميته بال التربية المدرسية وبالتالي يستخدم هذا المفهوم في الغالب بمعنى مستويات التحصيل أو الإدراك التعليمي^(١١)

وقد اعتبر دوركايم أن بعض عناصر المجتمع تساعده عملية التنمية الاجتماعية مساعدة فعالة ، وإن كان ركز اهتمامه الأكبر على تعليم الأطفال الصغار . ولهذا نراه يقرر أن النظام التربوي بلعب دوراً حيوياً في الحيلولة دون حدوث المزيد من الانهيارات الأخلاقية ، وذلك عن طريق تعليميه ممارسات النظام ، وتشجيع التوجهات الاستقلالية ، وترسيخ الشعور بالولاء للمجتمع ..^(١٢)

كما أنه لا يغفل دور المعلم في أن يكون نموذج يحتذى به ليكون مثل أعلى لتقديم شخصيات كبيرة تنسق بالأخلاق في الوقت نفسه اكذ دوركايم على المصلحة العامة من خلال الحد من المصلحة الذاتية من خلال التضحيه والتنسيق .^(١٣)

وكما أن هناك بعض العلماء يرى أن التعليم وسيلة للتغيير الاجتماعي أي أن التعليم وسيلة لانتقاء أبناء المجتمع ، والتمييز بينهم وبين الطبقات الفقيرة ، وذلك من خلال التنشئة الاجتماعية المرتبطة بالطبقة الاجتماعية التي تحملها أسر هؤلاء الأبناء ، لذلك تعتبر العملية التعليمية وسيلة لوجود نوع من الحراك الاجتماعي وزيادة الفوارق الطبقة داخل المجتمع .^(١٤)

وعلى ذلك يعرف اقتصاديات التعليم :

بأنه اختيار البديل من البرامج التعليمية الذي يحقق الأهداف التعليمية بأعلى منفعة ، أي أحسن مخرجات تعليمية بأقل مدخلات ممكنة . وبعد أن كان ينظر إلى التعليم على أنه خدمة اجتماعية فقط ، أصبح ينظر إليه كعملية استثمارية في العنصر البشري تخضع للربح والخسارة ، وعليه فإن الاهتمام بتربية الموارد البشرية أو " التنمية البشرية ط لا يجب أن يقتصر فقط على التربويين بل يجب أن يشمل الاقتصاديين بنفس القدر أيضاً ".^(١٥)

كما عرفت الدراسة اقتصاديات التعليم على أنه معدل العائد من الاستثمار في التعليم من خلال مجموعة من الأبعاد وهي كل من الكلفة والفائدة ومعدل العائد والخيارات المتاحة ومصادر التمويل والفاعلية والتقييم .

كما يقصد بالتعليم الخاص :- **private Education**

حيث تعددت تعريفات التعليم الخاص ، وتراوحت بين الضيق والواسع ، فمنها من يرى التعليم الخاص هو " نقل مسؤوليات التعليم من الدولة إلى القطاع الخاص ، مما يؤثر على عدد كبير من شرائح المجتمع . كما يشير مصطلح التعليم الخاص على أنه" التحكم غير الحكومي في التعليم ، وتحول الأنشطة غير المربيحة فيه إلى أنشطة مربحة ، وعادة ما يدفع لها بالأموال العامة " ويتضمن هذا التعريف تحرير الربح غير القانوني في مجال التعليم .^(١٦)

أيضاً يقصد بالتعليم الخاص تلك المدارس الخاصة المعاونة في مجال التعليم وفق الخطط والمناهج المقررة في المدارس الحكومية سواء المدارس الخاصة باللغة العربية بمصروفات أو مدارس خاصة لغات .^(١٧)

والمدارس الخاصة تعرف أيضاً باسم المدارس الأهلية أو المدارس غير الحكومية هي المدارس التي لا تديرها الدولة، ممثلة بالحكومة المحلية أو الإقليمية أو الوطنية، وبالتالي، فإن هذه المدارس تحافظ بحقها في تحديد الطلبة الذين يلتحقون بها و يتم تمويلها كلياً أو جزئياً عن طريق فرض رسوم التعليم على الطلبة، بدلاً من الاعتماد على التمويل الحكومي.^(١٨)

كما تتمتع تلك المؤسسات بالحرية حيث أنه مسموح للأفراد والهيئات بتأسيس المدارس الخاصة تلك التي تدخل في جسم نظام التعليم وتعد جزءاً منه وهذه تتال كل مساعدة (مادية أو فنية) من الإدارات التعليمية التابعة لها الأمر الذي يترتب عليه رفع مستواها ومن ثم منافستها للمدارس العامة .^(١٩)

٣- التعليم الخاص قبل الجامعي : **Pre-University Education**

يشتمل على كل من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي كما يشمل نظام التعليم في مصر على مدارس حكومية وأخرى خاصة .

والمدارس الخاصة منها ثلاثة أنواع من المدارس بصفة عامة هي : - النوع الأول المدارس العادي وتشابه مناهج هذه المدارس تماماً مع مناهج المدارس الحكومية غير أن المدارس الخاصة تعطى اهتماماً أكبر باحتياجات الطلاب والمباني ، والنوع الثاني مدارس اللغات وتدرس معظم مناهج الحكومة باللغة الإنجليزية وتضاف اللغة الفرنسية أو الألمانية أو تدرس المنهج الحكومي باللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية كلغة ثانية وهي تعتبر من أفضل المدارس للاهتمام فيها بسبيل الراحة والمباني ، والنوع الثالث هي المدارس الدينية وهي مدارس ذات توجه ديني مثل المدارس الأزهرية وتقوم بتقديم تعليم ذي جودة .^(٢٠)

وعلى هذا يمكن تحديد مصطلح التعليم الخاص قبل الجامعي على انه عبارة عن نظام تعليمي يعمل بفلسفة ومبادئ القطاع الخاص تحت إشراف صوري للدولة كما يمكن التعرف على ذلك من خلال التأكيد من انه نظام يهدف إلى الربح والارتقاء بالخدمة التعليمية للقادرين فقط من أبناء المجتمع

٤- التنمية : **Development**

لقد اكتسبت القضايا المرتبطة بالتنمية المزيد من الاهتمام والتركيز من قبل الباحثين والمخططين بشكل عام . فمثلاً أختلف العلماء حول غaiات التنمية وأهدافها وقد أدى هذا إلى تباين أنماط التنمية ومستوياتها ثم أصبح من الضروري على كل باحث قبل الخوض في موضوعات التنمية أن يحدد المستوى الذي يعمل في إطاره وأن يحدد مدلول التنمية الذي يستخدمه .

لذا ذهب ساندرز Sanders إلى انه لن يقدم تعريفاً محدداً لمفهوم التنمية بل فضل ترك هذا المفهوم ليعني ما يعنيه حسب ما يقصده كل باحث في أي بلد من بلدان العالم .^(٢١)

وعرفت التنمية على أنها " النمو المدروس على أساس علمية والذى قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كان تنمية شاملة ومتكلمة أو تنمية في احد

الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية ... الخ " . (٢٢)

كما يعتقد أن مصطلحي النمو والتنمية استخدما كمرادفين لبعضهما ، وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى . فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة ولكن أصبح مفهوم التنمية أوسع من مفهوم النمو حيث يرتبط مفهوم التنمية بجميع مجالات حياة الإنسان " فيستعمل على سبيل المثال عندما يتم التعبير على نمو حجم الإنسان أو على نمو ذكائه . ومن جهة أخرى باستعمال مصطلح التنمية ، يتم الإشارة إلى ظاهرتين فال الأولى يقصد بها الانتشار ، أما الثانية فيقصد بها النمو ، ولعل أبرز امثله على الظاهرة الثانية فهي نمو نشاط معين أو نمو دولة لذا تعرف التنمية لغويأ على أنها " المرور من وضع بسيط ومؤقت إلى وضع أشد تعقيداً وأكثر استقراراً . (٢٣)

ومن هنا أصبح مصطلح التنمية يعبر عن عملية تغيير في الاتجاه إلى جانب أنها تحريك للمعطيات الطبيعية وتحويلها إلى مادة اقتصادية عن طريق العلم وتطبيقاته التكنولوجية وهي تتوصل بالإنسان وغايته الإنسان نفسه . (٤) وكان " الدمج " هو كلمة السر التي تربط الجانب الاجتماعي بالجانب الاقتصادي وفي ستينيات القرن العشرين ، وكما اعترف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية فيما بعد ، فقد كانت التنمية الاجتماعية ينظر إليها من ناحية على أنها شرط مسبق للنمو الاقتصادي ومن ناحية أخرى على أنها مبرر أخلاقي له وللتضحيات التي يوحى بها . (٢٥)

لذا تعرف التنمية الاقتصادية والتي ترتبط بمجال اقتصاديات التعليم على أنها كيفية استغلال الموارد البشرية وتوزيعها على المدى القريب والبعيد أي اتصالها بالعملية التخطيطية وبالتالي نجد أن دور القطاع الخاص مؤثر في التنمية من خلال المساهمة جنباً لجنب مع القطاعات الحكومية ، وهذا من خلال تمويل المشاريع التنموية باختلاف أطيافها وعلى الأخص التعليم والأبحاث العلمية التي يجني ثمارها المجتمع بكل فئاته أضعافاً مضاعفة . (٢٦)

** وعرفت الدراسة التنمية على أنها : تغيير في رأس المال البشري وهو الإنسان وتحويلة إلى مادة اقتصادية من شأنها تحقق زيادات تراكمية للاستمرار في الدخل ويمكن قياس ذلك من خلال تحقيق التقدم في جميع المجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية .

الإطار النظري للدراسة :

إن التعليم عنصر من العناصر التي تكون رأس المال البشري والاجتماعي ، بل وجزء من رأس المال الثقافي – كما يرى بورديو – يؤدى إلى زيادة الإنتاج الاقتصادي ، وإعادة الإنتاج الثقافي ورأس المال الرمزي بهف تدعيم الثقافة المهيمنة .^(٣٧) ومثل هذه الرؤية تعكس العديد من الآراء المختلفة وهذا الاختلاف يمثل انقسام أساسى في التفسيرات النظرية ، وبالنسبة لبورديو فإن العنف الرمزي وإعادة الإنتاج الاجتماعي كما يطرحها يتطابقان مع رؤية "ماركس" النظرية حيث أنهما يعكسان فرض قيم الطبقة الرأسمالية أو الجماعة المسيطرة على طبقة أخرى (العمال أو الطبقة الخاضعة) ويتم تخصيص عمل الأخيرة لمصلحة وفائدة الأولى^(٣٨) كما افترضت نظرية رأس المال البشري بأن الأفاق على التعليم يعد بمثابة استثمار في رأس المال البشري وهذا الاستثمار يؤدى بدوره إلى زيادة دخل الأفراد وزيادة الدخل القومي وقد أبرزت الفروق التي أظهرتها العديد من الدراسات الإمبريقيه أهمية التعليم في زيادة الدخول ولذلك فقد استخدم رجال الاقتصاد نظرية رأس المال البشري في دعم فكرة زيادة النمو وتحقيق المساواة في توزيع الثروة^(٣٩) ومع التأكيد على إبراز دور القيم الجمعية في توحيد شتى الأسواق الفرعية ، وضمان أن تتسم إسهاماتها بالتناسك لا بالتناقض فيما بينها ، ويتم ذلك من خلال ثلاث عمليات هامة وهى ، عملية التنمية الاجتماعية ، وعملية الضبط الاجتماعي ، وعملية أداء الدور ، وقد قدم سلاتر Salattery ملخصاً وافياً لكيفية ترابط تلك العمليات بعضها : - حيث يؤكد على أهمية التنمية الاجتماعية الناجحة في تأمين القيم والمعايير الأخلاقية السائدة في ذلك المجتمع وتصبح جزءاً لا يتجزأ من وعي الشخص بل جزءاً من ضميره .^(٤٠) وعند غياب المعايير الأخلاقية التي تلقاها الفرد من خلال التنمية الاجتماعية يحدث الفساد في الوقت الذى لا يمكن إغفال فيه النمو المفاجئ في القوة والثروة لدى أصحاب رؤوس الأموال ، فالتأثيرات المفاجئة تؤدى إلى غياب المعايير فترة من الزمن ، وفي هذه الأثناء تغييب الحدود الفاصلة بين الحلال والحرام والعدل والظلم والممکن والمستحيل و المشروع وغير المشروع ، فتظهر الرغبات غير المحدودة^(٤١)

لنا أيضاً أن نتأمل في سلوك الفئات البرجوازية الصاعدة في مصر، فسلوك بعض رجال ونساء هذه الفئة يتضارب مع مبدأ العدالة الاجتماعية. كما أننا لا نسلط الضوء فقط على القيم التي تتفشى في كثير من ممارسات هذه الطبقة، والتي ترتبط بالفساد والنيل من المصالح العامة نظير تحقيق مكافآت خاصة وهي ما أطلق عليها التراكمات البدائية الضيقة وهي صفة أطلقها على سلوك هذه الفئات عندما تطمع في تحقيق مكافآت متعددة بحكم قوة المناصب التي تشغلهما، أو القوة الاقتصادية التي تستحوذ عليها .^(٤٢) وعلى هذا فقد أشار

آثر لويس أن الشخص الذى يتقدّم منصباً إدارياً أو وزارياً في الدول النامية تكون لديه فرصة حياته لتكوين الثروة من خلال اللجوء إلى الفساد واستغلال النفوذ .^(٣٣) ومن خلال هذا المنصب أصبح موضع لممارسة الضغط أو السيطرة على الأفراد أو الجماعات الاجتماعية الخاصة على يد غيرهم من الأفراد أو الجماعات ، وطبقاً لهذه الرؤية ، تمثل القوة أمراً عرضياً خارجياً بالنسبة لتكوين كل من الأفراد والمجتمع . ولا ينحتم أن تكون ممارسة الدولة للقوة ذات طابع قسري ذلك لأن القوة التي تمارسها في نطاق وحدود الشرعية تعد ممارسة عادلة .^(٣٤)

وأرجع مير DAL تفسير الفساد إلى أصول المجتمع البنائية كما أكد على ما أسماه "فلكلور الفساد" والذي يعمق من أساليبه ويجعل الناس يتصرفون ويعتقدون في أن هذا الفساد واقع أفرزته الثقافة ، ونمته المعتقدات وفقاً للظروف التاريخية التي يمر بها المجتمع . كما اكّد على النتائج التي تربط لدى "مير DAL" كما لدى حرك Harik L بين استغلال الموظفين لأوضاعهم العامة ، وبين عدم ملائمة الأجور خاصة في المستويات الدنيا والوسيطة لهؤلاء الموظفين . فال أجور في مجتمع معين ، لا تفهم إلا بحسبها للأسعار وتوزيع الدخول وخدمات المجانية المقدمة للمواطنين ومن يفید منها أكثر من غيره كما أنه من المؤكد أن الفساد غير قاصر على المستويات الدنيا ، لأنه يشمل أعلى المناصب ، بما فيه الحكم والوزارة ومن يليهم ،^(٣٥) لذا فإن الأفراد ذوى السلطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يمكن بسهولة إثراء أنفسهم بوسائل غير مشروعة من خلال طرق مختلفة فيما بينهم ، كما أن وجود الفساد بشكل واضح وصريح أصبح في ازدياد في كل مكان وبالتالي لا نشعر بالإصلاحات وهي في الغالب تكون مصالح قصيرة الأجل . كما اكّد مير DAL أيضاً على أن الفساد هو القوة التي تبطئ من عملية التنمية ، كما ربط الفساد إلى العلاقة المتبادلة بين الحكومة ومؤسسات الأعمال مع العلم بأن عالم الأعمال نشط في تعزيز الممارسات الفاسدة حيث اعترفوا بشكل مباشر على أنه من الضروري رشوة كبار المسؤولين والسياسيين من أجل الحصول على الصفقات المطلوبة .^(٣٦)

لذا فإن تلك الثقافات التي تؤكد على النجاح الاقتصادي باعتباره الهدف الأهم ولكنها مع هذا تقيد فرص الوصول إلى الهدف سنجده فيها مستويات عالية من الفساد ، ومن ثم يتعدّر عليهم التماس الأهداف وتحقيق الغايات ابتداء من الدخل المرتفع إلى اعتراف المجتمع . وإن الكثير من أسواق الإنجاز منظمها بطبيعتها بحيث تخلق هوة كبيرة بين الطلب (الأهداف والقيم) وبين العرض (الوسائل) . والنتيجة أن كثريين من يدركوا مبكراً أن فرصتهم لتحقيق الهدف

محدودة ، سوف يرفضون قواعد اللعبة ويحاولون النجاح بوسائل غير المتقد عليها .^(٣٧)

ومن هنا يمكن بأن القطاع الخاص يمثل (الهدف للربح) المحضن الأساسي للفساد ، خاصة في ظل ضعف أدوات الضبط المجتمعي لحافر الربح واستشراء ذهنية الرابع السريع ، وانتقاء الحكم الصالح في القطاع الخاص المنفلت ، كما هو الحال الأن في مصر^(٣٨) لذا تعددت مجالات الفساد لدى صغار المواطنين وأصبحت تشكل تياراً عرضياً من الممارسات وجزءاً أساسياً مما يسمى " الاقتصاد الخفي hidden economy أو " دخول الظل shadow income " أو الاقتصاد الموازي ، بحيث باتت تشمل أنشطة العمل على إبقاء النظام التعليمي الحكومي غير فعال لصالح نظام تعليمي غير رسمي أو السوق التعليمية السوداء "black education market " سواء في الدروس الخصوصية أو انتشار المدارس الخاصة والاستثمارية والأجنبية وأخيراً ما يسمى بمدارس التميز "^(٣٩)

من هنا لا تحيا السلطة مثلاً رأها بورديو إلا في غفلة عن مسلماتها المخيفة وقوانينها المستترة وخلفياتها الصامدة التي تقوم منها مقام الضامن لتحقيقها وشرط إمكان معايشتها . فعلى غرار فوكو لا يختزل بورديو السلطة في العنف ، فإذا كانت السلطة بمعمارتها العنيفة " جوهراً " كامناً في ثنايا العلاقات الاجتماعية مبثوثاً فيها ، تقدم نفسها على إنها هيئة القدرة التي تجعلنا نرى ونفهم ونؤمن ، فإنها غير الشيء المستوطن مكاناً ما ، وإنما هي عبارة عن نظام من العلاقات المتشابكة تؤدي في نهاية المطاف إلى تشكيل نسيج كثيف وسميك يخترق كل الأجهزة والمؤسسات وأيضاً الأفعال والعلاقات .^(٤٠) ومن هذا المنطلق أكد تقرير الشفافية الدولية على أن القائمين على المنظومة التعليمية يمكن أن يستغلوا سلطتهم في جمع رسوم غير مستحقة وتقاضي الرشاوى مقابل وعود بتوفير العديد من الخدمات المختلفة داخل المؤسسة التعليمية كما أن الحدود بين السلوك الفاسد وغير الفاسد قد تكون رفيعة للغاية ، حيث يقدم الآباء والطلاب هدايا للمعلمين ، تقديرأً وعرفانأً، لا بأس بهذا طالما ليس من المتوقع الحصول على خدمات أو معاملة متميزة ، مقابل الهدية حيث أن ممارسة منح الهدايا قد تتحول إلى شكل من أشكال الابتزاز .^(٤١)

لذا يمكن القول بأن الفساد يؤثر على التعليم ! حيث أكدت العديد من البحوث بأن الحكومات المبتلة بالفساد تتفق نسبياً أموالاً كثيرة على البنود التي تيسر ابتزاز الكسب غير المشروع . كما أن الموظفين العاملين الفاسدين يمكنهم تحويل النفقات إلى مجالات يتيسر لهم فيها تحصيل رشاوى بطريقة أسهل

وبكميات أكبر ، لذا فإن مجال التعليم تكون النفقات وتوابعها وما يتربّع عليها أكثر وضوحاً ومن ثم فإن من المفترض أن تكون أقل عرضة للفساد .^(٤٢)

- وقد ارتكزت الدراسة على العديد من **المقولات النظرية** ومن أهمها تنبية رأس المال البشري لأنّه يعدّ من أهم الوسائل التي تؤدي زيادة التنمية الاقتصادية وبالتالي زيادة الدخل القومي بالإضافة إلى التأكيد على أهمية كل من التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي كعوامل قد يؤدّي غيابها إلى انتشار الفساد

- النمو المفاجئ للقوة والثروة يؤدّي إلى غياب المعايير الأخلاقية والتي تطبع في تحقيق المصالح الشخصية بحكم قوة المناصب التي تملّكها داخل المؤسسات التعليمية

- استغلال السلطة والنفوذ من أجل الحصول على العديد من المنافع وتحقيق المصلحة الشخصية في مقابل المصلحة العامة وبالتالي انتشار الفساد بجميع أشكاله داخل المؤسسة التعليمية .

كما تركزت الدراسة حول ثلاثة محاور رئيسية وهي :

أولاً : أدوات الفساد الاقتصادي

ثانياً : الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفساد .

ثالثاً : فاعلية دور الدولة في مواجهة ومقاومة الفساد

أولاً : أدوات الفساد الاقتصادي :

لقد بات التعليم عملية استثمارية الهدف منها تحقيق أعلى عائد عن طريق خفض التكلفة في التحكم في الفاقد منها ، ورفع كفاءة المنتج النهائي للعملية التعليمية (الطالب) .^(٤٣)

ومن هنا ظهرت العديد من العوامل التي تعتبر بيئة خصبة لانتشار الفساد حيث أن للبيئة الثقافية والاجتماعية في مصر أثراً في انتشار الفساد، فالقبول الاجتماعي للفساد الصغير ، والنظر إليه على أنه وسيلة مقبولة اجتماعياً للحصول على الحقوق، واتخاذ الفساد مسميات أخرى مثل الإكرامية وغيرها يرسخ الفساد في العديد من المؤسسات ويعرقل جهود مكافحته.^(٤٤)

كما أن كل أشكال الفساد تتمرّكز حول فكرة واحدة هو الحصول على المال والمصلحة الشخصية في مقابل المصلحة العامة لذا فالمال هو عامل أساسى لكل نشاط اقتصادي وتدير المشتريات هي العملية التي يتحول بموجبها المال إلى سلع وخدمات مطلوبة لتحقيق أهداف اقتصادية . ينطبق هذا على

قطاع التعليم كما ينطبق على قطاعات الاقتصاد الأخرى . ولكن عندما تتم عملية تدبير المشتريات في ظل مراءات النزاهة والشفافية : فهي تضمن القدرة على تحقيق هذه الأهداف بالشكل الأكثر فاعلية وكفاءة في الكلفة .^(٤٥) في الوقت الذي يؤكد فيه علماء الاجتماع أن هناك عوامل اجتماعية معينة تزيد من فرص الفساد بالقدر التي تزيد فيه احتمالات الانتهازية والانقاض من الفرص التي تناه لمن يؤتمن على عمل معين ، وكذلك تزيد فرص الفساد في المجتمعات التي تتعدد فيها المجموعات العنصرية المختلفة أو الجنسيات أو المذاهب الدينية المختلفة، حيث يتخذ الفساد في هذه المجتمعات شكل المحسوبية الظاهرة لصالح المنتسبين إلى العنصر أو الجنسية أو المذهب الديني والسياسي الذي ينتمي إليه المسؤول . كما يشير البعض إلى أن النمو السريع الذي يأتي مع التحول للاقتصاد الحر كثيراً ما يؤدي إلى تفكك الروابط الأسرية والاجتماعية ، ويزيد من الانفرادية التي قد تؤدي بدورها إلى الفساد وتشجع عليه .^(٤٦) كما أكدت العديد من الدراسات على أن المساواة في التعليم وتطبيق التعليم العام له تأثير إيجابي في السيطرة على الفساد كما أنه يزيد من الشعور بالولاء والمواطنة للمجتمع وعلى النقيض تماماً فارتفاع مستوى التقاؤت يمكن النخبة من تقويض مؤسسات قانونية وسياسية واستخدامها لمصلحتها فقط، بالإضافة إلى أن الوصول إلى التعليم بالمهارات الالزمة دون الاعتماد على هيكل السلطة يؤدي بمرور الوقت إلى المساواة بين الأغنياء والفقراة .^(٤٧)

ثانياً : الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفساد :

للفساد أثراً هائلاً على الاستفادة الفعلية من التعليم بما في ذلك تقليص توفر التعليم المدرسي ، والحد من الوصول إلى المؤسسات . وخفض جودة المباني المدرسية والمادة التعليمية والموظفين .^(٤٨) حيث أن الدافع وراء رشوة أو تقديم عمولة من وجهه نظر المستفيد من الخدمة سواء كان فرداً أو مؤسسة ، هو الحصول على الفوائد الناتجة عن تلك المدفوعات أو تجنب دفع تكاليف باهظة للحكومة ، وفي ظل الفساد ومع محاولة الموائمة بين التكاليف والعوائد من المرجح أن يفضل المستثمرين البعد عن الخوض في الاستثمارات الإنتاجية ، وعندها يغلب على النشاط الاقتصادي في ظل الفساد تحيز رأس المال للأنشطة الخدمية على حساب الأنشطة الإنتاجية .^(٤٩) وكما أن هناك العديد من الآثار السلبية لظاهرة الفساد ، فقد أقر البعض على وجود بعض الآثار الإيجابية لظاهرة الفساد ومنها الآتي : رفع كفاءة النظام الإداري للدولة بمعنى أن رشوة معقولة أو عمولة مجزية يسهلان الكثير من استصدار القرارات وإتمام الصفقات ، ومن ثم إذا كان الفساد من شأنه وعلى هذا النحو رفع الكفاءة فهو إذن يلعب دوراً محفزاً للتنمية . كما أن معظم أهل الدولة وموظفيها ينتمون إلى

طبقة المنظمين ورجال الأعمال إذا فما لديهم من ميل كبير للادخار انهم سوف يستثمرون جزءاً كبيراً من دخلهم الفسادى وسوف يوجهون هذا الجزء للاستثمار في أنشطة ذات إنتاجية عالية ، ومن ثم يكون الفساد هنا عاملاً محلاً بالتنمية الاقتصادية . (٥٠) وتتجلى عواقب ظاهرة الفساد فيما يمكن أن تسفر عنه من حراك اجتماعي مصطنع تقوده طبقة طفيلية صغيرة على حساب طبقة وسطى واسعة يتراجع دورها وينكمش ويزداد الوضع سوءاً بفعل ظاهرة غسيل أموال الفساد ، التي هي في الغالب نتيجة طبيعية وربما حتمية لظاهرة الفساد ذاتها ، بل يهدد في ذلك الوقت أمن المجتمع واستقراره السياسي والاجتماعي بالإضافة إلى أنه يسبب الآتي :-

- ١- انهيار وانحطاط القيم والأخلاق المتعلقة بالمساواة والصدق والأمانة
- ٢- انتشار اللامبالاة وعدم المسؤولية وتغليب المصالح الخاصة
- ٣- يؤدي إلى زعزعة التماسك الاجتماعي ، إذ يخلق نزاعات وحقد بين الأفراد . (٥١)

ثالثاً: فاعلية دور الدولة في مواجهة ومقاومة الفساد في التعليم الخاص :

تأخذ الدولة على عاتقها مسؤولية إنشاء بعض المشروعات والمنظمات والإدارات الحكومية التي تضطلع بمهام إشباع مختلف حاجيات ورغبات المواطنين من السلع والخدمات المتنوعة كما تتckفل بالتنمية المحلية بمختلف صورها ، فالإدارة العامة تعد رمزاً لهيبة وسلطة الدولة قاعدية ، لذا فإن أي إخفاق أو تقصير من هذه الإدارات في التكفل بحاجات المواطنين هي إساءة لنظام الحكم القائم برمتته ، وسبباً لفقدان التأييد الشعبي ، حيث أصبحت تلك المؤسسات مرتعاً ومستنقعاً لبؤر ومظاهر الفساد الإداري والمالي الذي انتشر وعم كافة أرجائها وموظفيها (٥٢) لذا على الدول وضع عدة آليات لمكافحة هذه الظاهرة ولعل من أهمها:

- ١- المحاسبة : إن الذين يتولون مناصب عامة مسؤولين إزاء قراراتهم وأعمالهم أمام الجمهور ويجب أن يخضعوا أنفسهم لأى تدقيق يتناسب مع المنصب . (٥٣)
- ٢- المسائلة : هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات الالازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساساً لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب .

٣- الشفافية : هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين (المنتفعين من الخدمة أو مموليها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية .

٤- النزاهة : هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والتزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية .^(٤٤)

وأياً كان الأمر ، فالملاحظ أن هناك نوعاً من الانحراف في نشاطات فاسدة تسود دول العالم الثالث ، ومن بينها مصر . وقد لا يعني الأمر أن هناك نوعاً من ثقافة الفساد التي تسود ، فقد يحمل الأمر نوعاً من التساهل الاجتماعي إزاء الفساد ربما يأتي هذا التساهل نتيجة عدم القدرة على اقتضاء الفرد لحقة أو استيفاء الخدمة من أجهزة الدولة إلا عن طريق دفع بعض المال ، ، وذلك لعدم توافر الشروط القانونية الواجبة لاستيفاء هذه الحق أو الخدمة ، وبالتالي يصبح الفرد في موقف الضعف أمام الموظف الفاسد ، أو لعدم قدرة المواطن أو عدم ثقته في إمكانية اقتضاء حقة أو الحصول على الخدمات إلا عن طريق لتساهل الجهات الرئيسية إزاء ذلك الأمر .^(٤٥)

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الفساد بشكل عام والفساد في التعليم على وجه الخصوص ومنها :

الدراسة الأولى : ديفيد جونكس عن وجهات النظر متعددة التخصصات حول الفساد لعام ٢٠١٤^(٦)

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على المناهج الرئيسية في دراسة الفساد ومحاولة إيجاد تقارب فيما بينها حيث تقع في ثلاثة نماذج وهى :
أ- النماذج المنطقية للأفراد وفيها يعتبر الفساد على أنه نتيجة تحليل التكلفة والعائد للأفراد الفاسدين.

ب- النماذج البنائية التي تركز على القوى الخارجية التي تحدد الفساد.

ج- النماذج ذات العلاقات والتي تركز على التفاعلات الاجتماعية وشبكات العلاقات داخل العمل بين الأفراد الفاسدين حيث حاولت الدراسة إلقاء الضوء حول المفاهيم المختلفة للفساد من وجهة نظر كل من علماء الاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية والأنثروبولوجيا الاجتماعية وعلم النفس الاجتماعي كما تعددت دراسة منظورات الفساد من المنظور الصغير (وهي نتيجة قرارات منطقية للفاسدين) إلى المنظور الكبير (التي تعتمد على المعايير الاجتماعية والترتيبيات البنائية التي تسهل الفساد). كما انتلقت الدراسة لتفسير الفساد من منظوريين من خلال العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في المؤسسات التنظيمية عندما يكون هناك نوع من الثقة والثانية يحدث الفساد بين الجهات الفاعلة غير المتكافئة في السلطة والقدرة . كما توصلت الدراسة إلى ضرورة التركيز على التعاملات الواقعية في الحياة بدلاً من القياسات الثانوية غير المباشرة للفساد . وتقديم منظوراً ديناميكي للفساد أكثر من مجرد كونه مجرد نماذج بنائية ثابتة و نماذج منطقية للأفراد .

الدراسة الثانية : دراسة لإريك إسلنر عن الجذور التاريخية للفساد من خلال بناء الدولة وعدم المساواة الاقتصادية والتعليم الشامل لعام ٢٠١٤^(٧)

تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة بين مستويات التعليم الجماعي (العام) وبين مستويات الفساد في ٧٨ دولة وهى علاقة تبقي قوية حتى عند تحكم تلك الدول في التغيير المتعلق بمستوى التعليم وإجمالي المنتجات القومية لكل فرد والحكومة الديمقراطية بصرف النظر عن نمط النظام السياسي السائد كما حاولت الدراسة تقديم نموذج نظري يؤكد على وجود آلية سببية بين التعليم ومكافحة الفساد حيث أن إدخال التعليم العام يعمل على وجود نوع من المساواة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين ، بالإضافة إلى أن المجتمعات التي تتميز

بالمتساواة ولديها عدد اكبر من المواطنين المتعلمين وبالتالي فقد تم إعطاء مواطنيها المزيد من الفرص والقوه (السلطة) ويقل لديها الفساد . كما انطلقت الدراسة من التعرف على الفساد على انه هو "إساءه تصرف السلطة العامة في المكتسبات الخاصة". وتوصلت الدراسة إلى إلزام الدولة بزيادة قدرتها في نشر التعليم العام الذى يؤدى إلى زيادة فرص مكافحة الفساد ، كما اثبتت من خلال التحليلات الإحصائية والتاريخية أدلة تظهر أن الدول القوية هي التي توفر فرص التعليم المتساوية وبالتالي تقلل من التفاوتات الاقتصادية التي قد تؤدى إلى فساد في المجتمع. لذا أكدت الدراسة على ضرورة الاهتمام بالتعليم حيث يشكل أهمية كبرى في القضاء على الفساد .

الدراسة الثالثة : دراسة لأحد زايد عن الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين و اختيارتهم "دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد "
لعام ٢٠١٣ : (٥٨)

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأطر الثقافية الحاكمة لأفعال المصريين و اختيارهم بين النزاهة والشفافية في مقابل الفساد من جهة أخرى في ميادين الحياة المختلفة أما عن الإجراءات المنهجية للدراسة : فاعتمدت الدراسة على استمرارة الاستبيان ودليل للمقابلة للتعرف على آراء أفراد العينة في ثلات قيم مختلفة وهى النزاهة والشفافية والفساد على أن تكون العينة ٢٠٠٠ مفردة تم اختيارها عشوائياً من خمس محافظات مختلفة كما توصلت الدراسة إلى الاهتمام الشديد بالمصلحة الفردية على المصلحة العامة بالإضافة إلى انعدام الثقة فقد وهن علاقة الثقة في الحياة الاجتماعية وذلك يعد مؤشراً على أن الذات الجمعية في مأزرق حقيقي ، بالإضافة إلى الغموض وعدم الإفصاح فكلما توافرت الثقة في المجتمع كلما كان المجتمع أكثر ميلاً إلى الواضوح والإفصاح، كما ظهرت حالة من الهلع الأخلاقي لدى أفراد العينة فهو يشير إلى حالة الفلق التي تنتشر بين عدد كبير من السكان بشأن الخوف من أن يهدد ظهور جماعة ما أو ظرف ما مجموعة من الأحداث ، والقيم والمصالح الاجتماعية .

الدراسة الرابعة : دراسة عاطف محمود عبد العال عن "نظام مقترح لتوظيف الحكومة الإلكترونية في تحقيق الشفافية بإدارة التعليم قبل الجامعي في مصر لعام ٢٠١٢ : (٥٩)

حيث تهدف الدراسة إلى الكشف عن مشكلة الفساد الإداري والمالي في التعليم المصري قبل الجامعي من خلال الوقوف على أنماطه وأسبابه وطرق الحد منه والمعوقات التي تواجهه، الإجراءات المنهجية للدراسة استعان الباحث بمنهج المسح الاجتماعي وتطبيق استمرارة استبيان على عينة من المعلمين والإداريين لتقدير النتائج وتحليل البيانات الخاصة بالاستبيانات في ضوء أهداف الدراسة وأسئلتها. وتوصلت الدراسة إلى مدى أهمية وإبراز دور وضع نظم

فعالة بواسطة استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل توظيف الحكومة الإلكترونية بإدارة التعليم قبل الجامعي قد يصبح ضرورة من الضرورات الحتمية لتحقيق الشفافية والحد من ممارسات الفساد الإداري والمالي في قطاعات التعليم المختلفة.

الدراسة الخامسة : مفيد ذنون يونس وآخرون ، عن "أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم لعام ٢٠١٢^(٦١)

يهدف البحث للتعرف على تأثير الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين المؤسسات. بالتطبيق على جميع دول العالم التي توافرت عنها البيانات اللازمة لإجراء التحليل الكمي، وذلك بهدف ضمان وجود تباين واسع في مستويات الفساد، وتتنوع المؤسسات بين الدول التي تمت دراسة حالتها وقد أخذ نموذج بعين الاعتبار للمتغيرات الأخرى المؤثرة في النمو وهي، مؤشر التعليم والاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، ومعدل نمو السكان، وقد تم اعتماد متوسط مؤشرات الحكم التي يصدرها البنك الدولي كمؤشر لنوع المؤسسات في كل بلد. وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد يؤثر سلبياً في النمو الاقتصادي، وأن هذا التأثير يتباين من بلد إلى آخر تبعاً لتباين نوعية المؤسسات، ففي البلدان التي لديها مؤسسات جيدة يكون التأثير السلبي للفساد قليلاً، في حين يكون ذلك التأثير أكبر في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة.

الدراسة السادسة : محمد ياسر الخواجة عن ظاهرة الفساد الإداري كما تعكسه الصحفة الإقليمية (تحليل مضمون لبعض الصحف الإقليمية بمحافظة الغربية) لعام ٢٠١٢^(٦٢)

تهدف الدراسة إلى الكشف عن مظاهر الفساد الإداري وأشكاله في الإدارة المحلية ن وتحديد نوعية الاهتمام به عن طريق إبراز كافة المعالجات الصحفية لظاهرة الفساد الإداري. الإجراءات المنهجية ، استخدم تحليل المضمون لصحيتي وف د الدلتا وصوت الغربية ، وانطلق التوجه النظري للدراسة من خلال نظرية بناء القوة والسلطة ودورها فى تشكيل الفساد ، وتوصلت الدراسة إلى ظهور العديد من أسباب الفساد الإداري الذى يأتي فى مقدمتها ضعف الأجرور والمرتبات للعاملين ثم ضعف أجهزة الرقابة وبطئ الإجراءات الإدارية .

والدراسة السابعة : فاطمة إبراهيم خلف عن " السياسة المالية والفساد المالي والإداري دراسة تطبيقية في مصر (١٩٨٠-٢٠٠٨)" لعام ٢٠١١ :^(٦٢)

كما تهدف الدراسة في البحث في مؤشرات الفساد في الاقتصاد المصري فضلاً عن تأثير العلاقة بين السياسة المالية والفساد يفترض البحث إن هناك علاقات سلبية متداخلة بين الفساد والسياسة المالية. ومن الإجراءات المنهجية للدراسة تم استخدام تحليل انحداري لغرض الكشف عن العلاقة السلبية بين الفساد والسياسة المالية . وتوصلت الدراسة إلى انه قد اخذ يتزايد الاهتمام بالسياسة المالية في العصر الراهن ، نظراً لتزايد العجز في الموازنة العامة لمعظم دول العالم ، حيث أصبحت من أقوى السياسات الاقتصادية وأشدتها تأثيراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها في تقليل الفوارق في الدخول وتوفير فرص العمل وزيادة القوة الشرائية لأفراد المجتمع .

الدراسة الثامنة : دنكان وات عن " الفساد وسوء استخدام السلطة في الإدارة والتعليم " لعام ٢٠٠٣ :^(٦٣)

تهدف الدراسة إلى كشف الستار عن مدى عمق الفساد أو الاستغلال السيء للسلطة وال العلاقة المتبادلة والفعالة بين هذين العاملين وهم الفساد وسوء استغلال السلطة بين الأفراد كما أنها تقدم مبادئ علم الأخلاق المرتبط بهذا الموضوع وقد تم الاستعانة بمنهج المسح الاجتماعي للعديد من الدول على مستوى العالم ومن أكثرها أهمية لتعقق الفساد فيها كل من المكسيك ، الصين ، الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال البحث الرسمي المبسط وعلى حسابات الصحف والنوادر أو القصص الطريفة التي تروى في هذا الشأن حيث يدور النقاش فيها حول العلاقة بين الفساد والشكل الهرمي للبيروقراطية وتوصلت الدراسة إلى إن النفوذ لديه الميل الدائم إلى الفساد ، أن الفاسدون والأنظمة الفاسدة تضحي بالناس وتتخذ منهم ضحاياً أما الأفراد المستقيمين يحاولون تغيير هذه الأنظمة الفاسدة لكن بمجرد الفشل تكون عرضة للاستسلام لمثل تلك الأنظمة .

الدراسة التاسعة : غربي صباح عن الاستثمار في التعليم ونظرياته لعام (٦٤) ٢٠٠٨

تهدف الدراسة إلى تحليل ودراسة العلاقة بين التربية والتعليم والنظام الاقتصادي ، وللدراسات الفكرية المختلفة التي نظرت للعلاقة بين التربية والتنمية الاقتصادية إضافة إلى الحاجة لتنمية الموارد البشرية وكيفية استخراج العائد التربوي . كما استخدمت الدراسة العديد من الطرائق في قياس عائدات التربية ومنها طريقة الارتباط البسيطة وطريقة التنبؤ بحاجات الطاقة العاملة وطريقة القياس المباشر لعائدات التربية كما توصلت الدراسة أن للتعليم دور هام في خلق الإنسان النافع المنتج والمواطن الصالح فكلما زاد عدد المتعلمين ارتفع مستوى التفكير العلمي والمنطقى لدى أفراد المجتمع مما يساهم في عملية التغيير الاجتماعي التي تشكل الشرط الضروري للتحضر والتنمية ، كما أن التعليم من وجهه النظر الاقتصادية تعد سلعة استثمارية واستهلاكية خاصة وعامة في الوقت نفسه فهو سلعة استهلاكية خاصة لمنافعه المباشرة حيث يشبع حاجة لدى الفرد في المعرفة ، خاصة لأنه يعود على الفرد بزيادة في الدخل عن طريق تحسن قدرة الفرد الإنتاجية وعامة لما له من آثار خارجية مفيدة للمجتمع.

الدراسة العاشرة : راي蒙د لايونس عن اقتصاديات التعليم لعام ١٩٨٠ (٦٥)

تهدف الدراسة إلى الكشف على ثلاثة خطوط رئيسية وهي كل من العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي ، والعوائد الاجتماعية من التعليم ، ودور التعليم في تلبية الاحتياجات الاقتصادية، واستخدمت الدراسة أسلوب المسح من العينة من العمل ذات الياقات البيضاء ودراسة العلاقة بين درجة العمل والكسب التعليم كما اعتبرت الدراسة أن من خلال نظرية رأس مال بشري يجب التعامل مع البشر كمورد رأسمالي وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ضرورية بين التعليم والعمل والأجر كما لابد من تخصيص الموارد الوطنية للتعليم والاستثمار الاجتماعي كما أكدت الدراسة على أهمية التعليم كأداة للتنمية الاجتماعية لنقل كل من القيم وأعراف المجتمع فمن أجل تحسين البنية التحتية الاجتماعية لابد من تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير الرفاهية للفرد .

ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة المحلية والأجنبية التي درات حول الفساد في العديد من المجتمعات في العالم وعلاقتها بالفساد في المنظومة التعليمية يمكن أن نتوصل إلى الآتي :-

أولاً : فيما يخص الأهداف :-

تناولت العديد من الدراسات ظاهرة الفساد وأسبابه وأشكاله ودور الحكومة الإلكترونية في الكشف عن الفساد وتحقيق الشفافية داخل تلك المؤسسات مثل دراسة عاطف عبد العال و أخرى تناولت أثر الفساد على النمو الاقتصادي مثل دراسة ذنون يونس و دراسة أخرى تهدف إلى الكشف عن الفساد المالي لفاطمة إبراهيم خلف وأخرى تهدف إلى الكشف عن الفساد الإداري لمحمد ياسر الخواجة والكشف عن الفساد من منطلق الثروة والقوة والسلطة لدنكان .

أما ما يخص التوجهات النظرية : فتعددت التوجهات النظرية التي تتناول هذه القضية ومنها كل من النظرية البنائية الوظيفية دور كايم وأزمة الأخلاق ومنها ما حصرها من منطلق استخدام القوة والسلطة والنفوذ الذي يؤدي إلى الفساد . كما استخدمت دراسات أخرى نظرية رأس المال البشري في تفسير مدى أهمية استثمار الفرد في التعليم من أجل زيادة النمو الاقتصادي لذلك فقد استفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسات في الوصول لبعض القضايا الهامة ومنها :

أهم القضايا المستخلصة من الدراسات السابقة :-

- ١- الفساد هو خلل في البناء الاجتماعي .
- ٢- الوصول إلى المناصب الإدارية التي تمثل السلطة والنفوذ والقوة من أهم العناصر المكونة لقياده الفساد داخل المؤسسات.
- ٣- مع غياب الأخلاق ومع وجود الأزمات الاقتصادية تنتشر الكوارث التي تصيب المجتمع .
- ٤- الوضوح والشفافية من اهم الوسائل التي تساعده في القضاء على ظاهرة الفساد
- ٥- أهمية دور الدولة والأجهزة الرقابية المختلفة في تحجيم الفساد بأشكاله داخل مؤسسات المجتمع.
- ٦- المساواة في التعليم (التعليم الحكومي) بدلاً من التعليم الخاص أو الاستثماري لأنه من اهم العوامل التي تقلل من ظاهرة الفساد بالإضافة إلى أهمية التعليم في زيادة النمو الاقتصادي للمجتمع

الإجراءات المنهجية للدراسة : -

١- نوع الدراسة وأدوات جمع البيانات :

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية والتي تعتمد على وصف وتحليل مشكلة الفساد في التعليم الخاص قبل الجامعي وبالمدارس اللغات على وجه التحديد وأبعادها المختلفة ، التعرف على أساليب وأنواع ظاهرة الفساد داخل مؤسسات التعليم الخاص قبل الجامعي وتحديد العناصر المختلفة القادرة على مواجهه هذه المشكلة ، ما أساليب مقاومه ومواجهه الفساد داخل مؤسسات التعليم الخاص بالإضافة إلى التعرف على تصور القيادات المختلفة لوضع السبل المختلفة للقضاء على تلك الظاهرة ، أما عن أدوات جمع البيانات باعتبار أن إشكالية البحث هي التي تحدد نوع البيانات ومصادرها، فإنها تحدد أيضاً نوع الأدوات والطرق التي يستخدمها الباحث لجمع البيانات.

ونظراً لذلك فإن الدراسة الراهنة سوف تستخدم أداتين لجمع البيانات إحداهما كمية مثل الاستبيان Questionnaire فقد تم استخدامه لما يمثله من وسيلة أساسية في جمع البيانات من أفراد العينة ولما يتيحه جو المقابلة من فرصة للتعرف على التأثيرات التي تتركها ظاهرة ما ولقد مرت هذه الأداة بمراحل متعددة منذ تصميمها حتى اختبار الصياغة لها . كما روعي أن تكون الأسئلة واضحة لا تثير اللبس ، أو الغموض ولتحقيق من صدق الاستماراة حيث أن الصدق يوضح ما إذا كان السؤال أو البند يقيس بالفعل ما يفترض قياسه وهو التعرف على كيفية ممارسة الفساد داخل المؤسسة التعليمية وكيفية مواجهتها . أما عن ثبات الاستماراة فقد تم من خلال الاختبار القبلي pretest فقد تم تطبيقها على بعض الحالات بهدف التأكد من فهم أفراد العينة لها ، من حيث الصياغة والترتيب ، وبعد مضي خمسة عشر يوماً تم تطبيقها مرة أخرى على نفس الحالات لتقدير معدلات الثبات ، وبعد إتمام الاختبار القبلي للإستمرارية والاستفادة من نتائجه قامت الباحثة بإجراء التعديلات الازمة من تغيير وحذف وإضافة وتم طباعتها طبقاً لمفردات العينة المختارة هذا وتضمن الإستمرارية العناصر التالية :-

- ١- يحاول الجزء الأول منها الحصول على البيانات الأولية الالزمة وهي السن ، الدخل ، الحالة التعليمية ، الحالة الزوجية والمهنية ، نوع المسكن ، عدد الأبناء المقيدين في المدرسة.
- ٢- الجزء الثاني يحاول التعرف على أساليب تلك المؤسسات التعليمية في ممارسة الفساد .

٣- الجزء الثالث من الاستمارة يحاول الكشف عن أسباب وأنواع ظاهرة الفساد في مؤسسات التعليم الخاص (اللغات) قبل الجامعي.

٤- محاولة التوصل إلى أساليب مقاومه ومواجهه الفساد داخل مؤسسات التعليم الخاص .

٥- وضع تصور لدور القيادات المختلفة في القضاء على ظاهرة الفساد ، والأداة الأخرى كيفية وهى المقابلات المفتوحة (Free interview)

ومن صعوبات الدراسة أن العيد من المسؤولين عن الأشراف عن مدارس التعليم الخاص للغات تتجمل وتعمل على إخفاء العيد من السلبيات التي تقوم بها تلك المدارس ولكن من خلال استمرارات الاستبيان من أولياء الأمور كانت أكثر وضوحاً والتي ستقدم كل منها نوعية من البيانات تكاملت في النهاية ، لتحقيق الهدف المنشود من وراء البحث الميدان وتمثل هاتين الأداتين فيما يلي: استماراة استبيان مع أفراد المجتمع محل الدراسة (أولياء الأمور) (مدرسة المدينة ، مدرسة المستقبل ، مدرسة الأورمان ، مدرسة الرسالة) ودليل المقابلة مع العيد من المسؤولين على الرقابة والأسراف على المدارس الخاصة للغات.

٢- مجالات الدراسة :

أ- المجال البشري : (يتضمن العينة وأسس اختيارها) :

اعتمدت الدراسة على عينتين ، الأولى عينة واسعة النطاق من أولياء الأمور وتم تطبيق الاستبيان عليهم ، حيث تم اختيار العينة عمدية من أولياء أمور لأربع مدارس بداخل مدينة طنطا التي ترکزت عليها الدراسة على وجه الخصوص حيث أن أولياء الأمور للطلاب من أكثر الأفراد الذين لديهم القدرة على ادراك الفساد الذي يقع عليهم وعلى أولادهم. وذلك على أن تكون بذلك ممثلة للمجتمع الأصلي بواقع عدد (١٥٠) مبحث. وأما عن عينة المقابلة المفتوحة فقد بلغت (١٠) حالات وتم توزيعها كالتالي : مدير التعليم الخاص بإدارة شرق طنطا التعليمية (أ/ سامي الشافعى ، مدير التعليم الخاص بالمديرية (أ/ مدحت مصطفى فهمى) ، ٢ مسئولين من الرقابة الإدارية لقطاع التعليم (غير مصرح بالاسم) ، مدير الشئون القانونية بإدارة شرق التعليمية عدد ٥ مدرسين من مدرسة المستقبل ، مدرس من مدرسة المدينة ، مدرس من مدرسة الرسالة ، مدرس من مدرسة الأورمان)

بــ المجال الجغرافي :

تم التطبيق على أربعه من مدارس اللغات الخاصة بطنطا وهى مدرسة المدينة للغات الخاصة آخر شارع الجلاء الشارع المواجهة لسبيل على بک الكبير ، مدرسة المستقبل للغات طريق طنطا المحطة الكيلو واحد ، مدرسة الأورمان طنطا مدخل السنطة سبطاس قرية أشناواي ، مدرسة الرسالة طريق القاهرة الإسكندرية الزراعي مع العلم بأن مدرسة المدينة من أكثر المدارس التي تجاوزت الحد في ممارسة الفساد والتي تعتبر مثل التجاوز داخل محافظة الغربية حيث تم دراسة حالة تلك المدارس من إدارة و مدرسين ومناهج دراسية وأولياء أمور الطلاب المقيدين داخل تلك المدارس والتعرف على أهم القوانين التي تحكم إدارة المدرسة التابعة لإدارة شرق طنطا التعليمية .

جــ المجال الزمني : انقسم المجال الزمني للدراسة الميدانية إلى ثلاثة مراحل هي :

- المرحلة الاستطلاعية لمجتمع البحث .

- مرحلة إعداد وتصميم استماره الاستبيان.

- مرحلة جمع البيانات الميدانية وقد استغرقت هذه المراحل في الفترة ما بين أول شهر مايو ٢٠١٥ ، إلى آخر شهر سبتمبر ٢٠١٥ .

وصف مجتمع البحث :- من خلال الدراسة الميدانية تم التعرف على المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأفراد العينة ككل ومنها على سبيل المثال : -

١ــ السن ويقصد به توزيع مفردات العينة على فئات العمر المختلفة :

جدول رقم (١)

يوضح الفئات العمرية المختلفة لأفراد العينة

السن	العدد	%
٣٠-٢٠	٦١	%٤٠,٦
٤٠-٣١	٥٥	%٣٦,٦
٥٠-٤١	٣٤	%٢٢,٧
الإجمالي	١٥٠	%١٠٠

أوضح الجدول السابق أن كل من الفئات (٣٠-٢٠) و (٤٠-٣١) قد حظيت بنسبة عالية تصل إلى ٤٠,٦% من إجمالي أفراد العينة ككل يليها مبشرة الفتاة (٣١-٤٠) بنسبة ٣٦,٦% على التوالي ، وفئة (٤١-٥٠) بنسبة ٢٢,٧% (

وتشير البيانات السابقة إلى تنوع في فئة العمر المختلفة وذلك ناتج عن تنوع أعمار الطلاب داخل المدرسة وبالتالي تنوع أعمار أولياء الأمور وقد يؤثر ذلك على رأى أفراد العينة في قدرتهم على تقييم السياسات القائمة داخل المدرسة .

٢- النوع :

جدول رقم (٢) يوضح نوع أفراد العينة

النوع	العدد	%
ذكر	١٠٤	%٦٩,٣
أنثى	٤٦	%٣٠,٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

كما تشير البيانات الميدانية للجدول السابق إلى أن فئة ذكر من أكثر الفئات التي احتلت نسبة كبيرة تصل إلى %٦٩,٣ من إجمالي أفراد العينة ككل أما عن فئة أنثى فقد حظيت بنسبة %٣٠,٧ من إجمالي أفراد العينة ككل ، وتشير البيانات السابقة إلى أن هناك تنوع بين كل من فئة الذكور والإإناث وذلك للتعرف على آراء كل منهم في اتباع السياسات المختلفة التي تؤدي إلى فساد تلك المؤسسات حيث أنه قد تختلف آراء كل من منهم في تلك النوعية من التعليم .

٣- الحالة الزواجية :

جدول رقم (٣) يوضح الحالة الزواجية لأفراد العينة

الحالة الزواجية	العدد	%
متزوج	١٢١	%٨٠,٧
أرمل	١٢	%٨
مطلق	١٧	%١١,٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى اختلاف كبير في العديد من فئات الحالة الزواجية حيث أن فئة متزوج احتلت نسبة %٨٠,٧ من إجمالي أفراد العينة ككل يليها فئة مطلق بنسبة %١١,٣ من إجمالي أفراد العينة ككل ، وأخيراً فئة أرمل بنسبة %٨ من إجمالي أفراد العينة ككل كما يدل التحليل

الإحصائي السابق على أن اغلب الأسر أكثر استقرارا تهتم بنوعية التعليم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والاهتمام بنوعية التعليم التي تكون أكثر فائدة لأولادهم وأن يكونوا قادرين على مواكبة تكنولوجيا العصر الجديد والانفتاح مع العالم الخارجي .

٤- عدد الأبناء المقيدين بالمدرسة :

جدول رقم (٤)

يوضح عدد الأبناء المقيدين في المدرسة

العدد	عدد الأبناء المقيدين في المدرسة	%
واحد	١٠١	%٦٧,٣
اثنان	٤٤	%٢٩,٣
أكثر من ٢	٥	%٣,٣
الإجمالي	١٥٠	%١٠٠

تدل البيانات الميدانية للجدول السابق على أن معظم أفراد العينة لديهم طفل واحد بالمدرسة بنسبة ٦٧,٣ % من إجمالي أفراد العينة ككل ، يليها من لديهم طفلاً بنسبة ٢٩,٣ % من إجمالي أفراد العينة ، وأخيراً فئة من لديهم ثلاثة أطفال بنسبة ٣,٣ % من إجمالي أفراد العينة ككل ، كما يدل التحليل الإحصائي السابق أن بعض من أفراد العينة من لديهم أكثر من طفل يفضلوا أن يكونوا في مدرسة واحدة مع بعضهم حتى يتلقوا نظاماً تعليمياً واحداً ولا يكون هناك اختلاف بين كل من بعضهم البعض ولكن صادف مع بعض أفراد العينة أنه مازال هناك تفرقة في تعليم كل من الذكور والإإناث حيث من لديهم بنت يتم تعليمهم في مدارس أقل من تعليم الولد وذلك من منطلق أنه ذكر أي اهم من الأنثى ، والبعض الآخر بعد أن تم تعليم أولادهم عن طريق المدارس الخاصة باللغة العربية قرر أن يتم اختبار تلك المدارس مع الطفل الثاني وذلك من أجل مواكبة التقدم والتطور التعليمي المعتمد على اللغات الأخرى ومن هنا تتنوعت أفراد العينة بين من لديهم طفل وطفلان أو أكثر داخل المدرسة حيث يساعد على قدرة أفراد العينة على تحديد تلك السياسات المتتبعة داخل المدرسة سواء كانت فاسدة أو جيدة .

٥- الحالة التعليمية :

جدول رقم (٥)

يوضح الحالة التعليمية لأفراد العينة

الحالة التعليمية	العدد	%
مؤهل دون المتوسط	٧	%٤,٦
مؤهل متوسط	١٨	%١٢
مؤهل جامعي	٧٩	%٥٢,٦
مؤهل فوق جامعي	٤٦	%٣٠,٦
المجموع	١٥٠	%١٠٠

تكشف البيانات الميدانية للجدول السابق إلى أن فئة مؤهل جامعي من أكثر الفئات التي تهتم بنوعية التعليم لأولادهم حيث تصل نسبتهم %٥٠,٧ من إجمالي أفراد العينة كل ، يليها فئة مؤهل فوق جامعي بنسبة %٣٠,٧ يليها كل من فئة مؤهل متوسط ، ومؤهل دون المتوسط بنسبة %١٥ ، %٣,٣ على التوالي من إجمالي أفراد العينة كل . وهذا يدل على أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي لأولياء الأمور زاد الاهتمام بالتعليم لأبنائهم ونوعيته سواء كان من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو من حيث نوعية التعليم واللغات المختلفة التي يتلقاها الطلاب.

٦- الحالة المهنية :

جدول رقم (٦)

يوضح الحالة المهنية لأفراد العينة

المهنة	العدد	%
موظف	٧	%٤
رجل أعمال	٢٥	%١٦,٧
طبيب	٤٩	%٣٢,٧
تاجر	١٦	%١٠,٧
مهندس	٥٣	%٣٥,٣
الإجمالي	١٥٠	%١٠٠

تشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (٦) أنها قد تنوّعت المهن المختلفة لأولياء الأمور المقيدين في المدرسة ، ولكن من أكثر المهن هي مهنة مهندس يليها مهنة طبيب بنسـب (٣٥,٣ ، ٣٢,٧ %) على التوالي ، ثم يليها كل من مهنة رجل أعمال وتاجر بنسبة (١٦,٧ ، ١٠,٧ %) على التوالي ، كما تواجد العديد من المهن التي سجلت أقل نسبة وهي كل من موظف ومهن أخرى بنسـب (٤,٧ ، ٠,٧ %) على التوالي حيث يدل على أن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لأفراد العينة تعتبر من الجوانب الهامة من أجل تحديد قدرة أفراد العينة على توافق المستوى الاقتصادي والاجتماعي مع تلك المدارس حيث تحتاج إلى عائد مادي جيد ومستوى اجتماعي يستطيعون من خلاله التعامل والاهتمام بالدراسة والقدرة على متابعة أولادهم من خلال مواد اللغات ، أما مهنة موظف والمهن الأخرى تعتبر من المهن التي ليس لديها عائد مادي كافي من أجل تلبية احتياجات أولائهم في ذلك النوع من التعليم بالإضافة إلى أهمية وجود نوع من الطموح الذي يلعب دوراً هاماً في الاستمرار في هذا النوع من التعليم وهو مواكبة التقدم والانفتاح على العالم الخارجي وتنفيذ متطلبات العولمة في المجتمع المصري كما تتوفر تلك الصفة في مهن معينة لدى أولياء الأمور مثل مهنة طبيب ومهندس ورجال الأعمال وغيرها من المهن التي تحرز تقدماً في مجال عملها في مقابل مهنة موظف فقط فلا نجد لديه نفس الطموح وذلك لما فرضت عليه طبيعة العمل والروتين اليومي الذي يعاني منه .

٨- الدخل الشهري :

جدول رقم (٧)
يوضح الدخل الشهري لأفراد العينة

%	العدد	الدخل الشهري
٤%	٦	١٠٠٠-٥٠٠
٣٠%	٤٥	١٥٠٠-١١٠٠
٦٤,٧%	٩٧	٢٠٠٠-١٦٠٠
١,٣%	٢	٢١٠٠ فأكثر
١٠٠%	١٥٠	الإجمالي

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن أغلبية أفراد العينة ممن لهم دخل كبير يصل إلى فئة (٢٠٠٠-١٦٠٠) بنسب ٦٤,٧% من إجمالي أفراد العينة كل يليها فئة (١١٠٠-١٥٠٠) بنسبة ٣٠% من إجمالي أفراد العينة كل ،

يليها فئة (١٠٠٠-٥٠٠٠) ، ٢١٠٠٠ فأكثر بنسبة (٤٪، ٣٪) من أجمالي أفراد العينة ككل على التوالي ، كما يدل التحليل الإحصائي السابق إلى أن أغلبية أفراد العينة ممن لديهم دخول كبيرة هو الذين لهم القراءة على التحاق أبنائهم في المدارس الخاصة اللغات والتي تصل مصروفات تلك المدارس سنويًا إلى أكثر من ٧٠٠٠ جنية واكثر بشكل عام وكلما انخفض الدخل الشهري لأولياء الأمور كلما قلت قدرتهم في الالتحاق بتلك المدارس حيث أصبح التعليم في ذلك الوقت هو عبارة فقط عن التعليم الخاص وألغيت تقريبًا مجانية التعليم التي كانت سابقاً والتي أقرها جمال عبد الناصر ، أصبحت وجهه نظر العديد من أولياء الأمور أن التعليم الخاص اللغات بكل ما يقدمه من وسائل ترفيهية للطلاب من شكل المدرسة والملاعب المقامة داخل المدرسة هي التي تحفز الطلاب على التفوق والتقدم بشكل دائم .

٩- نوع المسكن :

جدول رقم (٨)

يوضح نوع السكن لأفراد العينة

نوع السكن	العدد	%
ملك	١٢٢	%٨١,٣
إيجار	٢٨	%١٨,٧
الإجمالي	١٥٠	%١٠٠

تبين من المعطيات الميدانية للجدول رقم (٨) أن فئة من يملكون منزل ملك بنسبة ٨١,٣٪ من أجمالي أفراد العينة ، في المقابل من لديهم منزل بالإيجار تصل إلى نسبة ١٨,٧٪ من إجمالي أفراد العينة ككل .

كما يتضح من التحليل الإحصائي السابق، أن أغلبية أفراد العينة يملكون منزل أكثر ممن لديهم منزل بالإيجار وهذا يدل على توافر النواحي المادية لدى أفراد العينة ولديهم الحافز على تعديل النواحي التعليمية لدى أبنائهم وذلك من خلال تعديل بيئتهم التعليمية ، حيث انه لابد من وجود حافظ لدى الطلاق تربطهم بالمدرسة بشكل خاص وبالتعليم بشكل عام وقد يكون ذلك من خلال تلك المدارس التي توفر لهم الشكل والمضمون .

نتائج الدراسة الميدانية :

أولاً : التعرف على أسباب ظاهرة الفساد في مؤسسات التعليم الخاص اللغات (قبل الجامعي)؟

١- أسباب الالتحاق بمدارس اللغات :

جدول رقم(٩)

يوضح العلاقة بين الدخل الشهري ومدى أقبال أولياء الأمور على المدارس الخاصة للغات

الإجمالي		لا		نعم		هل تقضي المدارس الخاصة للغات أم تقضي مدرسة أخرى الدخل الشهري
%	ك	%	ك	%	ك	
%٤	٦	%٥٤,٥	٦	%٠	٠	-٥٠٠ ١٠٠٠
%٣٠	٤٥	%١٨,٢	٢	%٣٠,٩	٤٣	-١١٠٠ ١٥٠٠
%٦٤,٧	٩٧	%٢٧,٣	٣	%٦٧,٦	٩٤	-١٦٠٠ ٢٠٠٠
%١,٣	٢	%٠	٠	%١,٤	٢	٢١٠٠ فاكثر
%١٠٠	١٥٠	%١٠٠	١١	%١٠٠	١٣٩	الإجمالي

قيمة كا^٢ = ٧٩,٠٩ دالة عند مستوى ٠,٠١

معامل التوافق = ٠,٥٨٨ دال عن مستوى ٠,٠١

توجد فروق ذات دلالة معنوية.

يتضح من البيانات الموضحة بهذا الجدول بأن فئة من لديهم الدخل الشهري (٢٠٠٠-١٦٠٠) من أكثر الفئات التي أكدت على اهتمامها بالتعليم الخاص للغات بنسبة %٦٤,٧ يليها فئة (١٥٠٠-١١٠٠) بنسبة %٣٠ من أجمالي أفراد العينة كل وأخيرا كل من فئة (١٠٠٠-٥٠٠٠)، (٢١٠٠، ، ١٠٠٠) فاكثر أكدت على اهتمامها بالتعليم الخاص للغات بنسبة %١,٣ ، %٤ من

أجمالي أفراد العينة ككل. كما تتوزع هذه النسب داخلياً كما يلى : أكدت الفئة (٢٠٠٠-١٦٠٠) بنسبة ٦٧,٦% على أهمية المدارس اللغات الخاصة ومدى ضرورة الاهتمام باللغات لأنها أصبحت الأن لغة العصر الجديد في المقابل رفض ذلك نسبة ٢٧,٣% . يليها فئة (١٥٠٠-١١٠٠) بنسبة تصل إلى ٣٠,٩% في المقابل رفضت نسبة ١٨,٢% على أهمية تلك المدارس من التعليم اللغات الخاص . وفئة (١٠٠٠-٥٠٠) لم تسجل أي نسب بتأييدها للتعليم الخاص اللغات في المقابل تم رفضها بنسبة ٥٤,٥% وأخيراً فئة ٢١٠٠ فاكثر أكدت على قبولها لتلك المدارس بنسبة ١,٤% في المقابل لم تسجل أي نسبة لرفض تماماً .

كما يتضح من التحليل الإحصائي السابق أنه كلما زاد الدخل الشهري لأفراد العينة كلما زاد اهتمامهم بتحسين التعليم الذي يعد من اثمر الأمور التي تحسن من مستوى الفرد اجتماعياً واقتصادياً وكلما قل الدخل الشهري لأفراد العينة كلما أصبح من الصعب أن يتحقق أولاً لهم بتلك المدارس . وهو ما يشير إلى وجود علاقة توافقية قوية بين المتغيرين كل من الدخل الشهري ومدى ارتباطه بقبول أولياء الأمور لتلك المدارس حيث يعتبر التعليم مقبولاً على نطاق واسع كآلية لاختيار الناس للأدوار المناسبة في المجتمع، وينتج عن غيابه أو عدم ملائمة حرمان الشباب من الأدوات الأساسية اللازمة للازدهار، والهيبة والسلطة. ونتيجة للرهانات العالية على التعليم كما يدركها الناس فإنه يشكل هدفاً جذاباً للتلاعب السياسي .

كما يمكن التعرف على أسباب تفضيل المدارس الخاصة للغات عن غيرها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (١٠)

يوضح أسباب تفضيل أولياء الأمور للمدارس الخاصة للغات

%	العدد	لماذا تفضل المدارس الخاصة لغات
٤٨,٦%	٦٩	تعتبر من المدارس المميزة أو جيدة التعليم
٣١%	٤٤	المستوى الاجتماعي لها مميز بين الطلبة
٢٠,٤%	٢٩	لأنها معظم أفراد المجتمع أصبح يتجه نحو تعليم اللغات .
١٠٠%	١٤٢	الإجمالي

كاً (١٧,٢٥) وجود فروق ذات دلالة عند مستوى ٠,٠٥ -

تبين البيانات الميدانية في الجدول رقم (١٠) أن أغلبيه أفراد العينة أكدت على أن أهم أسباب التحاقها بهذه المدارس أنها تعتبر من المدارس المميزة أو جيدة التعليم من حيث اهتمامها بالطلاب ومتابعتهم وأيضاً من حيث تناول اللغة الإنجليزية التي أصبحت من اللغات الهامة حيث يجب أن ينشأ الطفل وهو على دراية كاملة بها بالمقارنة بالمدارس الأخرى وذلك بنسبة ٤٨,٦٪ من أجمالي أفراد العينة وكل بليها من أهم الأسباب التي تناولتها أفراد العينة هي على اعتبار أن تلك المدارس ذات مستوى اجتماعي مميز بين الطلاب بنسبة ٣١٪ وأخيراً فئة أن تلك المدارس أصبحت موضة ولا بد من مواكبتها بنسبة ٤٪ من أجمالي أفراد العينة وكل لذا فقد تبين من التحليل الإحصائي السابق أن من أهم أسباب تفضيل هذه المدارس عن المدارس الأخرى هي أنها تعتبر من المدارس المميزة أو جيدة التعليم والتي تتوافق مع سوق العمل كما أسفرت المقابلات الشخصية عن تأكيدها بأهمية تلك المدارس من حيث : (أ- أنها كانت من أهم المشروعات الاقتصادية التي تحمل العديد من الأعباء الثقيلة الواقعة على عاتق الدولة . ب - توفير العديد من فرص العمل للعديد من أفراد المجتمع . ج- التقليل من نسبة البطالة التي يعاني منها المجتمع المصري). لذلك أكد مدير إدارة التعليم الخاص على أهمية المدارس الخاصة للغات بالرغم من العديد من السلبيات التي قد يعاني منها أولياء الأمور وقد يرجع ذلك إلى طبيعتها التنافسية التي تعانى منها وزارة التربية والتعليم. ٢- التعرف على مدى انتشار الفساد داخل مدارس التعليم الخاص اللغات :

جدول رقم (١١) يوضح العلاقة بين الحالة التعليمية وبين مدى قدرة أفراد العينة على تحديد مدى تواجد الفساد داخل المدارس

الإجمالي		لا		نعم		هل ترى أن هذه المدارس فيها فساد الحالة التعليمية
%	ك	%	ك	%	ك	
٤٤,٧	٧	٥٥,٣	١	٤٦,٦	٦	مؤهل دون متوسط
١٢	١٨	٣١,٦	٦	٩,٢	١٢	مؤهل متوسط
٥٢,٦	٧٩	٤٢,١	٨	٥٤,١	٧١	مؤهل جامعي
٣٠,٧	٤٦	٢١,١	٤	٣٢,١	٤٢	مؤهل فوق جامعي
١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٩	١٠٠	١٣١	الإجمالي

$$\text{قيمة كا}^2 = ٨,٠٨٣ \text{ دالة عند مستوى } ٠,٠٥$$

$$\text{معامل التوافق} = ٠,٢٢٦ \text{ دال عن مستوى } ٠,٠٥$$

توجد فروق ذات دلالة معنوية

تشير البيانات الموضحة بالجدول السابق أن أغلبية أفراد العينة من فئة مؤهل جامعي تؤكد على وجود الفساد داخل التعليم الخاص اللغات بنسبة ٥٢,٦% من أجمالي أفراد العينة ككل ،يليها فئة مؤهل فوق جامعي بنسبة ٣٠,٧% يليها فئة مؤهل متوسط بنسبة ١٢% وأخيراً فئة مؤهل دون المتوسط بنسبة ٤,٧% على التوالي. كما تتوزع هذه النسب داخلياً على النحو التالي فئة مؤهل جامعي بنسبة ٥٤,١% في المقابل رفض وجود فساد في مدارس التعليم الخاص اللغات بنسبة ٤٢,١% يليها فئة مؤهل فوق جامعي بنسبة ٣٢,١% في المقابل نسبة ٢١,١% رفض وجود نوع من الفساد داخل مدارس التعليم الخاص اللغات ، يليها فئة مؤهل متوسط ومؤهل دون المتوسط رفض وجود الفساد في مدارس التعليم الخاص بنسبة (٥٣١,٦٪، ٥٣٪) على التوالي في المقابل وافق على وجود الفساد نسبة (٩,٢٪، ٤,٦٪) كما يتضح من التحليل الإحصائي السابق أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما زاد تصور أفراد العينة بطبيعة الفساد وأصبحوا على وعي كافي للتعرف على كيفية إدارة سياسة التعليم . وهو ما يشير إلى وجود علاقة توافقية ضعيفة بين كل من الحالة التعليمية وقدرة أفراد العينة على وجود نوع من الفساد داخل المنظومة التعليمية بمدارس التعليم الخاص اللغات . وأكدت بعض أفراد العينة من خلال المقابلات الشخصية على وجود نوع من الفساد داخل منظومة التعليم الخاص حيث يشتمل على كل من الإدارة والتخطيط بما يؤثر على كل من المناهج والمدرسين وكيفية إدارة المدرسة من أجل الربح فقط . عندما تتحدر إمكانات الحصول على التعليم أو على جودته ، فإن إمكانات الأفراد والمجتمعات المحلية والدول تتبدد . ويشكل الفساد في قطاع التعليم سبباً أساسياً في حدوث هذا التبديد . وعلى الرغم من الاستثمار المتزايد في التعليم محلياً ودولياً خلال العقود الماضيين ، إلا أن الفساد والإدارة السيئة يمنعان عوائد هذا الاستثمار من الوصول إلى العديد من المستفيدين المستهدفين . ويعدّ الفساد في التعليم من أهم المعوقات الجدية أمام الوصول إلى أهداف التنمية الألفية وتحقيق الحق في التعليم كحق كوني . وللتعرف على مظاهر الفساد داخل المنظومة التعليمية بمدارس التعليم الخاص اللغات من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (١٢)
يوضح مظاهر الفساد داخل منظومة التعليم الخاص اللغات

أية هي مظاهر الفساد في التعليم	العدد	%
الرشوة (مبلغ نقدى)	٥٩	٤٥%
المحسوبيه	١٣	٩,٩%
الأنانية	٢	١,٥%
استغلال النفوذ	١٦	١٢,٢%
غياب القيم والأخلاق	٤١	٣١,٣%
الإجمالي	١٣١	١٠٠%

كماً (٨٢,٣٩) وجود فروق ذات دلالة عند مستوى ٠,٠٥

لقد كشفت البيانات الميدانية للجدول السابق أنه قد تعددت مظاهر الفساد ومنها كل من الرشوة والمحسوبيه والأنانية واستغلال النفوذ وغياب القيم والأخلاق ولكن أغلبية أفراد العينة أكدت على انتشار الرشوة داخل المدارس التعليم الخاص بنسبة ٤٥% من إجمالي أفراد العينة ككل يليها غياب القيم والأخلاق بنسبة ٣١,٣% فإن تلك المدارس ليست في حاجة ملحة للرشاوي التي يتقاضونها ولكن نتيجة لغياب الأخلاق انتشر الفساد وحبهم لتراكم الثروة حتى ولو كان على حساب الآخرين ، يليها فئة استغلال النفوذ بنسبة ١٢,٢% يليها فئة المحسوبيه بنسبة ٩,٩% من إجمالي أفراد العينة ككل وأخيراً الأنانية بنسبة ١,٥% من إجمالي أفراد العينة. كما يدل التحليل الإحصائي السابق إلى أن انتشار ظاهرة الرشوة من أكثر الظواهر التي يعاني منها أولياء الأمور بالإضافة إلى استغلالهم للنفوذ وغياب القيم والأخلاق حيث أن كل تلك الصفات هي التي تؤكد على الفساد وتؤكد على غياب القيم الموجودة داخل المجتمع المصري والعمل على تشجيع تلك الظاهرة . بالفعل اعترفت الإدارات المراقبة من خلال المقابلات الشخصية على وجود نوع من الفساد داخل المدارس الخاصة للغات ولكن مع غياب القوانين الرادعة انتشر الفساد وأصبح ظاهرة اجتماعية يتقبلها أفراد المجتمع بشكل إيجابي حيث أسفرت المقابلات الشخصية على ضرورة تغيير تلك القوانين حتى تستطيع التحكم بقوة في مظاهر الفساد . للتعرف على أهم أسباب وأنواع الفساد

جدول رقم (١٣)

يوضح العلاقة بين الحالة المهنية ومدى قدرة أفراد العينة على تحديد أسباب انتشار ظاهرة الفساد

الإجمالي		قبول أولياء الأمور		غياب الرقابة		غياب الأخلاق		تفكر فيه أسباب الفساد الموجودة في المدرسة	الحالة المهنية
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
%٤٦,٧	٧	%٠	٠	%٢١,٨	٧	%٠	٠		موظف
%١٦,٧	٢٥	%٣٦,٨	٧	%٥٨,١	١٨	%٠	٠		رجل أعمال
%٣٢,٧	٤٩	%٠	٠	%٠	٠	%٤٩	٤٩		طبيب
%١٠,٧	١٦	%٥٢,٦	١٠	%١٩,٤	٦	%٠	٠		تاجر
%٣٥,٣	٥٣	%٥٥,٣	١	%٣,٢	١	%٥١	٥١		مهندس
%١٠٠	١٥٠	%١٠٠	١٩	%١٠٠	٣٢	%١٠٠	١٠٠		الإجمالي

قيمة كا^٢ = ١٦٧,٦٠ عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٧٢٦ دال عن مستوى ٠,٠٥ توجد فروق ذات دلالة معنوية

تشير البيانات الميدانية للجدول رقم (١٢) أن مهنة مهندس من أكثر المهن التي أكدت على أسباب الفساد داخل المنظومة التعليمية بنسبة ٣٥,٣% من إجمالي العينة كل يليها مهنة طبيب بنسبة ٣٢,٧% يليها مهنة رجل أعمال بنسبة ١٦,٧% ، وأخيراً مهنة موظف ومهن أخرى بنسبة ٤% ، ٠,٧% من إجمالي أفراد العينة كل، كما تتوزع هذه النسب داخلياً على النحو التالي حيث أكد مهنة مهندس على غياب الأخلاق هي من الأسباب الرئيسية لانتشار الفساد داخل مدارس التعليم الخاص اللغات بنسبة ٥١% ، قبول أولياء الأمور بما يحدث داخل المدرسة بنسبة ٥٥,٣% وأخيراً غياب الرقابة على المدارس بنسبة ٣,٢% ، أما مهنة طبيب فأكدها أيضاً على غياب الأخلاق التي هي السبب الرئيسي في فساد تلك الفئة بنسبة ٤٩% ، أما مهنة رجل أعمال فقد أكد على غياب الرقابة سواء من الإدارات المشرفة عليها أو خلال الرقابة الإدارية على تلك المدارس بنسبة ٣٦,٨% أما عن فئة تاجر فأكده على قبول أولياء الأمور بالفساد الحادث داخل المدرسة بنسبة ٥٢,٦% وفئة موظف أكد على غياب الرقابة هي السبب الرئيسي في انتشار الفساد بنسبة ١٩,٤% (وهي رقابة تمارسها الأجهزة الإدارية بنفسها على

نفسها عن طريق إدارات متخصصة تسمى إدارات التفتيش والمتابعة أو التفتيش المالي والإداري، وفي حالة اكتشاف أي من هذه الإدارات لأي انحراف أو فساد أو تقصير في أداء العمل تقوم بإحالة الأمر إلى إدارة الشؤون القانونية بذات الجهة التي تتولى دورها التحقيق في الانتهاكات المكتشفة وتقوم بتوقيع الجزاء المناسب، أو إحالة الأمر إلى النيابة الإدارية، بحسب جسامته الفعل المرتكب). أما فئة مهن أخرى فاكد على قبول أولياء الأمور بنسبة ٥٣% هي السبب الرئيسي في انتشار الفساد كما يتضح من التحليل الإحصائي السابق انه كلما ارتفعت الحالة المهنية كلما زاد الوعي بالفساد وأسبابه في منظومة التعليم الخاص اللغات وهو ما يشير إلى وجود علاقة توافقية قوية بين الحالة المهنية وبين مدى قدرة أفراد العينة في تحديد أسباب انتشار الفساد داخل منظومة التعليم الخاص للغات . بالفعل لقد أصبح غياب الأخلاق هي آفة هذا الزمان وطغيان المادة وغلبة الطمع والجشع وعبادة الأغني والأقوى والأكثر نفوذاً وعبادة المظاهر ونفاق السلطة والمشي في مواكب الحكماء . وعلومة الهلس والتقاهة وإثارة الشهوات في كل وسائل الإعلام كل هذه البدائيات هي التي قادت إلى الفساد الذي نشكو منه . بالإضافة إلى هناك الكثير من العاملين شاؤوا في بيئه اجتماعية لا تهتم كثيراً بغير القيم والأخلاق الدينية في نفوس الصغار حتى في المدارس التعليمية أصبحت لا تهتم بالمعايير الدينية لأنها أصبحت تحمل فكراً علمانياً ومن ثم نجد أن الفرد يتخرج وهو لا يحترم القيم الدينية وهذا يؤدى بدوره إلى سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة ، وعدم المسؤولية وعدم احترام القانون . أيضاً أكد التحليل السابق أن غياب الرقابة من الأمور التي ساعدت على انتشار الفساد وغياب العقاب الرادع الذى قد يكون عظة يتعلم منها الآخرين .

ثانياً التعرف على أدوات الفساد الاقتصادي داخل مؤسسات التعليم الخاص قبل الجامعي :-
١- الرشوة :-

جدول رقم (١٤)

يوضح العلاقة بين الدخل الشهري ومدى قدرة أفراد العينة على تحديد الوسيلة التي تمارس بها الرشوة (مبلغ نقدى) في المدرسة

الإجمالي		كل حاجة مصاريفها غالبة جداً وده مش مقابل الخدمة اللي بأخذها	طول السنة بيطلبوا فلوس كثير على الفاضي والمليان	لم توافق إدارة المدرسة على أبني إلا بعد ما قدمت رشوة (مبلغ نقدى)	آلية الوسيلة التي تمارس فيها المدرسة الرشوة		دخل الشهري	
%	ك	%	ك	%	ك			
%٤,٦	٦	%٠	٠	%٩,٨	٥	%١,٧	١	-٥٠٠ ١٠٠٠
%٣١,٥	٤١	%١٠,٥	٢	%٢٧,٥	١٤	%٤١,٧	٢٥	-١١٠٠ ١٥٠٠
%٦٢,٣	٨١	%٨٩,٥	١٧	%٦٢,٧	٣٢	%٥٣,٣	٣٢	-١٦٠٠ ٢٠٠٠
%١,٥	٢	%٠	٠	%٠	٠	%٣,٣	٢	٢١٠٠٠ فاكثر
%١٠٠	١٣٠	%١٠٠	١٩	%١٠٠	٥١	%١٠٠	٦٠	الإجمالي

قيمة كا^٢ = ١٥,٢٢ دالة عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٣٢٤ دال عن مستوى ٠,٠٥

توجد فروق ذات دلالة معنوية

كشفت بيانات الجدول السابق أن أغلبية أفراد العينة من فئة دخلهم الشهري (٢٠٠٠-١٦٠٠٠) أكدوا على الأساليب المختلفة للفساد داخل المدرسة بنسبة ٦٢,٣% من إجمالي أفراد العينة يليها فئة (١٥٠٠٠-١١٠٠٠) بنسبة ٣١,٥% من إجمالي أفراد العينة ككل ، يليها فئة (١٠٠٠-٥٠٠) بنسبة ٤,٦% وأخيراً فئة ٢١٠٠٠ فاكثر بنسبة ١,٥% من إجمالي أفراد العينة ككل كما تتوزع هذه النسب داخلياً كالتالي :- أكدت أغلبية أفراد العينة من فئة

(٢٠٠٠-١٦٠٠) على أن مصروفات المدرسة مرتفعة وليس في مقابل الخدمات التي يتلقاها الطلبة في المدرسة بنسبة ٨٩,٥٪ يليها فئة طلب المدرسة للعديد من الرسوم مقابل احتفالات تقوم بها المدرسة على سبيل المثال red day , open day وغيرها من الاحتفالات التي تقوم به المدرسة في مقابل مادى تطلبه من أولياء الأمور بشكل مستمر ، وذلك بنسبة ٦٢,٧٪ يليها فئة طلب إدارة المدرسة للمصروفات الزراعة بدون أى وجده حق في مقابل التحاق طلاب بالمدرسة ليس من حقهم أو لم يبلغوا السن القانوني في مقابل مادى (رسوة) بنسبة ٥٣,٣٪ ، أما فئة (١١٠٠-١٥٠٠) فأكدت على مبدأ الرشوة عن مدرسة المدينة على وجهه الخصوص بنسبة ٤١,٧٪ يليها طلب المدرسة للعديد من الاحتفالات بنسبة ٢٧,٥٪ يليها فئة المصروفات المرتفعة التي ليست في مقابل الخدمات بنسبة ١٠,٥٪ ، أما عن فئة (١٠٠٠٠-٥٠٠٠) فأكدت على طلب العديد من الرسوم لإقامة الاحتفالات بنسبة ٩,٨٪ يليها الرشوة بنسبة ١,٧٪ ، وأخيراً فئة ٢١٠٠ فأكثر أكدت على الرشوة بنسبة ٣,٣٪ . كما يتضح من التحليل الإحصائي السابق أنه كلما ارتفع الدخل الشهري كلما أستطاع أفراد العينة التعامل مع الفساد داخل المدرسة سواء بتقديم الرشوة أو بتقدم المصروفات الزائدة التي تطلبها المدرسة في مقابل تقديم سبل الراحة المتاحة لأبنائهم بالمدرسة مما يشير إلى وجود علاقة تواافية ضعيفة بين الدخل الشهري وبين مدى قدرة أفراد العينة على اكتشاف أساليب الفساد داخل المدرسة بشكل واضح وقد يرجع ذلك إلى أن تلك المدارس تهدف إلى تحقيق الربح أكثر من اهتمامها بالتعليم وتقديم أكبر قدر من الاستفادة لهم . وبما أن الفساد هو ذلك السلوك الذي ينحرف عن الواجبات الرسمية للدور العام من خلال الرشوة من أجل سد احتياجاته الشخصية ولكن في تلك المدارس الخاصة بالرغم من ارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي في تلك المؤسسة التعليمية ولكن انعدام القيم والأخلاق وحب استغلال السلطة والقوة أدى إلى اختلال السلوك وأصبح من السلوك المنحرف من أجل تحقيق الفائدة الكاملة (الربح) من المؤسسة التعليمية أكثر من تحقيق هدفها كمؤسسة تعليمية .

٢- المحسوبية والواسطة :

جدول رقم (١٥)

يوضح صور المحسوبية والواسطة داخل المدرسة

إيه هي صور المحسوبية والواسطة في المدرسة	العدد	%
فيه واسطه في قبول ابني في المدرسة	٥٢	%٣٩,٧
الأخذ بمبدأ الوساطة حتى ولو على حساب الآخرين	٥٤	%٤١,٢
لو فيه خدمات متبادلة بيني وبينهم بتكون فيه طبعاً معاملة مختلفة	٢٥	%١٩,١
الإجمالي	١٣١	%١٠٠

كما (١٢,٠١) وجود فروق ذات دلالة عند مستوى .٠٠٥

تبين البيانات الميدانية للجدول السابق انه قد تعددت صورة المحسوبية والواسطة بشكل عام في جميع المجالات داخل المجتمع المصري حيث انه لا ينحصر فقط داخل المدرسة ولكن اختفت النسب بين كل من الأخذ بمبدأ الوسطى والاهتمام بالأطفال حتى ولو على حساب الآخرين بنسبة %٤١,٢ من إجمالي إفراد العينة ككل ، يليها وجود واسطه في قبول الطلاب للدخول بالمدرسة حتى ولو يخالف السن القانوني بنسبة %٣٩,٧ من إجمالي أفراد العينة ، وأخيراً وجود الخدمات المتبادلة بين المدرسة وأولياء الأمور بنسبة ١%١٩,١ ، كما تبين من التحليل الإحصائي السابق أن صور الفساد والمحسوبية داخل مدرسة المدينة دون أي رقابة حيث أصبح التعليم الخاص من الصور التي تجلب فقط المصالح والمصالح والاستثمار للأموال فقط لا غير حيث أنه يختلف ذلك مع قوانين الدولة التي وضعتها وهو قانون ٤٢٠ بشان التعليم الخاص الذي يهدف في الأساس إلى أن نظام التعليم الخاص لا يهدف إلى الربح والاستثمار الأموال ولكن يهدف إلى تحسين العملية التعليمية . لا يشوه الفساد الحصول على التعليم فحسب، بل يؤثر على جودة التعليم وعلى مصداقية ما يتوصل إليه التعليم بشكل عام . ومن الممكن وجود أخطار الفساد على منظومة التعليم الخاص للغات وعلى المعلمين في إظهار المحسوبية والواسطة في تعيين المعلمين بها . وعلى العكس، فإن التعليم يخدم كوسيلة لتمكين الكرامة الشخصية ، وهو أساسي في معالجة الفساد بشكل فعال.

٣- التربح من التعليم :

جدول رقم (١٦)

يوضح العلاقة بين الحالة التعليمية لأفراد العينة وآرائهم حول مدى تربح المؤسسة التعليمية

الإجمالي		لا		نعم		هل ترى أن المدرسة هدفها التربح والاستثمار الحالة التعليمية
%	ك	%	ك	%	ك	
%٤,٧	٧	%١٩,٤	٧	%٠	٠	مؤهل دون المتوسط
%١٢	١٨	%٤٧,٢	١٧	%٠,٩	١	مؤهل متوسط
%٥٢,٧	٧٩	%١٩,٤	٧	%٦٣,١	٧٢	مؤهل جامعي
%٣٠,٧	٤٦	%١٤	٥	%٣٦	٤١	مؤهل فوق جامعي
%١٠٠	١٥٠	%١٠٠	٣٦	%١٠٠	١١٤	الإجمالي

قيمة كا = $213 = 85,413$ دالة عند مستوى .٠٠٥

معامل التوافق = $0,02$ دال عن مستوى .٠٠٥

توجد فروق ذات دلالة معنوية

كشفت البيانات الميدانية للجدول السابق أن معظم إفراد العينة أكدت على هدف المدرسة نحو الربح بنسبة ٥٢,٧% من إجمالي أفراد العينة من فئة مؤهل جامعي ، يليها فئة مؤهل فوق جامعي بنسبة ٣٠,٧% من إجمالي أفراد العينة ، يليها فئة متوسط ودون المتوسط بحسب (١٢%, ١٩,٤%) من إجمالي أفراد العينة ككل . كما تتوزع هذه النسب داخلياً كالتالي : - حيث أكدت فئة مؤهل جامعي على سعي المؤسسة التعليمية نحو الربح بنسبة ٦٣,١% وفئة فوق جامعي بنسبة ٣٦% في المقابل رفضت فئة متوسط بنسبة ٤٧,٢% ، فئة دون المتوسط بنسبة (١٩,٤%) على مبدأ التربح التي تسعى إليه المؤسسة التعليمية . كما يتضح من التحليل الإحصائي السابق أن هناك علاقة بين الحالة التعليمية وبين تحديد أفراد العينة على هدف المؤسسة التعليمية هل هي رسالة تقوم بتلديتها أم مجرد مشروع استثماري تسعى فيه إلى التربح والكسب والتجارة فكلما ارتفعت الحالة التعليمية كلما زاد قدرة أفراد العينة على تحديد ذلك . واستكمالاً لما سبق يمكن تحديد أشكال الربح من خلال المؤسسة التعليمية كالاتي :

جدول رقم (١٧)

جدول يوضح وسائل الربح من للمؤسسة التعليمية

النوع	المجموع	العدد	%
بيع ملابس المدرسة بداخلها uniform	٣٧	٣٧	%٢٧,٦
كتتين المدرسة وبيع الوجبات السريعة للطلاب	٣١	٣١	%٢٣,١
أتوبيس المدرسة ونقل الطلاب للعام الدراسي	٢٠	٢٠	%١٤,٩
إقامة الحفلات والأنشطة بداخل المدرسة	٢٠	٢٠	%١٤,٩
مصروفات المدرسة هي في الأساس من أجل الربح والتجارة	٢٦	٢٦	%١٩,٤
المجموع			%١٠٠

قيمة كا^٢ = ٨,٠١ دالة عند مستوى ٠,٠٥

تبين من خلال البيانات الميدانية للجدول السابق أنه أختلف آراء أولياء الأمور في الوسائل التي تسعى من خلالها المؤسسة التعليمية للربح وذلك من خلال بيع ملابس المدرسة uniform بنسبة %٢٧,٦ ، كتتين المدرسة وبيع الوجبات السريعة بنسبة %٢٣,١ يليها فئة مصروفات المدرسة بنسبة %١٩,٤ وأخيراً فئة كل من خدمة نقل الطلاب من خلال الأتوبيس المدرسي وإقامة الحفلات بداخل المدرسة والأنشطة بنسب متساوية %١٤,٩ من إجمالي أفراد العينة كل . ويتبين من التحليل الإحصائي السابق بأن معظم أفراد العينة أكدت على الدور التي تسعى إليه المدارس الاستثمارية في الوصول إلى الربح والتجارة من خلال العديد من خلق وسائل التربح للمؤسسة .

للتعرف على الفساد داخل المناهج الدراسية من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (١٨)

يوضح العلاقة بين الحالة التعليمية والتعرف على الفساد داخل منهج المستوى الرفيع للغة الإنجليزية

الإجمالي		لا		نعم		أنت شايف أن فيه فساد في مناهج اللغة الإنجليزية لل مستوى الرفيع ؟ الحالة التعليمية
%	ك	%	ك	%	ك	
%٤,٧	٧	%٢٧	٧	%٠	٠	مؤهل دون متوسط
%١٢	١٨	%٥٣,٨	١٤	%٣,٢	٤	مؤهل متوسط
%٥٢,٧	٧٩	%١٩,٢	٥	%٥٩,٧	٧٤	مؤهل جامعي
%٣٠,٧	٤٦	%٠	٠	%٣٧,١	٤٦	مؤهل فوق جامعي
%١٠٠	١٥٠	%١٠٠	٢٦	%١٠٠	١٢٤	الإجمالي

قيمة كا = ٢١ = ٩٥,٦٠٢ دالة عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٦٢٤ دال عن مستوى ٠,٠٥

توجد فروق ذات دلالة معنوية

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن أغلبيه أفراد العينة من فئة مؤهل جامعي أكدوا على وجود نوع من الفساد في المناهج الدراسية بداخل المدرسة بنسبة ٥٢,٧% من أجمالي أفراد العينة ككل ، يليها فئة مؤهل فوق جامعي بنسبة ٣٠,٧% يليها فئة مؤهل متوسط بنسبة ١٢% ، وأخيراً فئة مؤهل دون متوسط بنسبة ٤,٧% كما توزع هذه النسب داخلياً كالتالي : - أكدت فئة مؤهل جامعي على وجود فساد داخل المناهج الدراسية بنسبة ٥٩,٧% في المقابل رفضت وجود فساد بنسبة ١٩,٢% ، يليها فئة مؤهل فوق الجامعي بنسبة ٣٧,١% في المقابل رفضت وجود فساد في المناهج التعليمية تماماً ، يليها فئة مؤهل متوسط حيث ألغت وجود فساد في المناهج التعليمية بنسبة ٥٣,٨% ، في المقابل أكدت على وجود فساد بنسبة ٣,٢% ، وأخيراً ، فئة مؤهل دون المتوسط أكد أيضاً على عدم وجود فساد بنسبة ٢٧% .

كما يدل التحليل الإحصائي السابق على أن هناك علاقة بين الحالة التعليمية وبين قدرة أفراد العينة على تحديد الفساد داخل المناهج التعليمية

داخل المدرسة فكلما أرتفع المؤهل التعليمي كلما أرتفع قدرة المبحوثين على تحديد الفساد داخل المنظومة التعليمية في التعليم الخاص للغات مما يشير إلى وجود علاقة توافقية قوية بين الحالة التعليمية وقدرة أفراد العينة على تحديد الفساد داخل التعليم الخاص من لذا فمن الضروري أن تكون أولياء الأمور على وعي بما يتم تدريسه لأبنائهم كما أسفرت المقابلات الشخصية أن تلك المناهج يتم اختيارها عن طريق مدير المدرسة فقط (المستوى الرفيع من اللغة الإنجليزية) والتي تعتبر من المناهج التي تميز تلك المدراس عن نظيرتها من مدارس اللغة العربية بحيث يتوافق مع قدرة المعلمين في التعامل مع الأعداد المختلفة داخل الفصل الدراسي وقدرة المدرسين من خلاله على توصيل المعلومة الملائمة للعدد المتواجد داخل الفصل كما أنه لا يتعلم التلاميذ من محتوى التدريس فحسب وإنما يتعلمون كذلك من "المنهاج الخفي" كما ذكره تقرير الفساد العالمي للتعليم الذي يحوي قواعد ضمنية تحدد من الذي يتقدم ومن الذي لا يتقدم. وعندما لا تنس هذ القواعد بالكرامة، فإن الصغار ينقلون الآراء الفاسدة عن المطلوب للنجاح في المجتمع. واستكمالاً لما سبق يمكن التعرف على أشكال الفساد في المناهج الدراسية من خلال الجدول التالي :-

جدول رقم (١٩)

يوضح أشكال الفساد في المناهج الدراسية

%	العدد	ما هي مظاهر الفساد من وجهه نظرك
%١٨	٢٢	آخر السنة يعطوا الأولاد مجموعة من sheet s فيها الحاجات اللي تتذكرة فقط
%٥٤,٩	٦٧	كل مدرسة لها سلسلة من الكتب يتم اختيارها عن طريق مدير المدرسة
%٢٧	٣٣	المدرس اللي يقدم المادة العلمية نفسه مش مؤهل ليها
%١٠٠	١٢٢	الإجمالي

كاً (٢٤,٧٠) وجود فروق ذات دلالة عند مستوى ٠٠٥

لقد تبين من البيانات الميدانية للجدول السابق أن لكل مدرسة سلسلة مختلفة من الكتب الخاصة بالمستوى الرفيع للغة الإنجليزية ليست بشكل موحد يتم اختيارها عن طريق مدير المدرسة و أكد أولياء الأمور ذلك بنسبة ٩%٥٤,٩ من أجمالي أفراد العينة ككل ، يليها المدرسيين في المدرسة ليسوا بالخبرة الكافية لتقديم العديد من تلك الخبرات للطلاب بنسبة ٢٧% من أجمالي

أفراد العينة ككل وأخيراً أكدوا مجموعة من أولياء الأمور بأنهم يعطوا للأولاد فقط مجموعه من الأوراق الهامة التي تتركز فيها المعلومات بنسبة ١٨ % .

كما يدل التحليل الإحصائي السابق على أن فساد المناهج التعليمية من أكثر المخاطر التي تواجه المجتمع بشكل عام وعلى المدى البعيد، فإن للفساد في التعليم آثاراً سلبية على جودة التعليم وعلى مخرجات التعلم. كما وجد مؤلفو دراسة كبيرة تمت بتكليف من صندوق النقد الدولي أن الفساد يرتبط باستمرار مع تكلفة أكبر وجودة أقل في التعليم. وأظهرت دراسة تجريبية أخرى في ٥٠ بلداً أنه كلما زادت معدلات الفساد في البلد ازدادت مخرجات التعليم فيه سوءاً، حتى مع ضبط المتغيرات الأخرى. وفي ضوء هذه النتائج، ليس غريباً أن نستنتج أن الفساد يلحق الضرر بالجميع. (٦٩)

واستكمالاً للتعرف على سلبيات تلك المدارس من خلال استمار الاستبيان ، مع أولياء الأمور عن طريق طرح سؤال ذو إجابات مفتوحة وهو التعرف على الفساد الذي وقع عليهم بشكل مباشر حيث كانت أكثر المواقف التي تحدث عنها أولياء الأمور وبشكل كبير بين تلك المدارس الأربع وهى : - استغلال ابنائهم من الناحية المادية بشكل كبير وبعد أن التحق أحد الطلاب في احدى المراحل baby class في مدرسة المدينة وهي احدى المدارس محل الدراسة من أجل الالتحاق بالمرحلة الابتدائية أقر مدير المدرسة بأن عمر الطفل لا يصل إلى السن القانوني (التنسيق) ولم يستطيع أن يلتحق بأي مدرسة أخرى بسبب مدرسة المدينة التي أضاعت عليه الوقت في التقديم وبعد معرفة السن القانوني من الإدارة التابع لها المدرسة فوجد انهم اخذوا سن أقل من سنة ابنة والسبب في ذلك أنه لم يدفع الرشوة أي (الزبادة عن المصاريف المقررة) كما قدمت العديد من أولياء الأمور العديد من الشكاوى في تلك المدرسة لمدير إدارة شرق من أجل تجاوزات تلك المدرسة ، بالإضافة إلى الرحلات المدرسية غير القانونية للمرحلة الابتدائية التي اشتكي منها العديد من أولياء الأمور و التي أدت إلى موت العديد من الأطفال وأولياء الأمور كما تم أيضا تقديم العديد من الشكاوى إلى الإدارة التابعة إليها والى الرقابة الإدارية . ومن خلال المقابلات الشخصية تم التعرف على الجزاءات التي وقعت على تلك المدارس وهى تحويلها إلى الأشراف المالي والإداري ولكن أقر العديد من المتضررين إلى أنه لا يكفي هذه الجزاءات ولكن لابد من أنها تكون جزاءات رداعية بناءاً على قوانين صارمة يجب أن تأخذها وزارة التربية والتعليم ضد هذه المدارس الاستثمارية حيث يجب أن يطلق عليها هذا الاسم الملائم لها . ومن هنا يمكن القول أن مدارس اللغات الخاصة مدارس استثمارية تقوم بالعديد من التجاوزات بدون قوانين يمكن أن تحكمها قوية ومن خلال المقابلات الشخصية فقد أقرت

الرقابة الإدارية نفسها بأننا لا نملك قوانين سوى تحويلها إلى الأشراف المالي والإداري للدولة فقط لا غير مما كثرت تلك التجاوزات .

بعد أن تم التعرف على العديد من السلبيات التي تهدد التعليم الخاص للغات فكان من الضروري التعرف على الإيجابيات التي يتميز بها أيضاً التعليم الخاص ويمكن التعرف على ذلك من خلال أولياء الأمور من خلال الجدول التالي :-

جدول رقم (٢٠)

يوضح العلاقة بين الحالة التعليمية والتعرف على إيجابيات التعليم الخاص للغات

الإجمالي		لا		نعم		أنت شايف أن فيه إيجابيات في المدرسة؟ الحالة التعليمية
%	أك	%	أك	%	أك	
%٤,٧	٧	%١٨,٩	٧	%٠	٠	مؤهل دون متوسط
%١٢	١٨	%٤٨,٦	١٨	%٣,٢	٠	مؤهل متوسط
%٥٢,٧	٧٩	%٢٤,٣	٩	%٦٢	٧٠	مؤهل جامعي
%٣٠,٧	٤٦	%٨,٢	٣	%٣٨	٤٣	مؤهل فوق جامعي
%١٠٠	١٥٠	%١٠٠	٣٧	%١٠٠	١١٣	الإجمالي

$$\text{قيمة كا} = ٢١,٩٩٣ \text{ دالة عند مستوى } ٠,٠٥$$

$$\text{معامل التوافق} = \frac{617}{600} \text{ دال عن مستوى} .$$

لَا تُوَحِّدْ فَرْوَةً ذات دلالة معنوية

لقد كشفت البيانات الميدانية للجدول السابق ،أن فئة مؤهل جامعي اكملت الإيجابيات التعليم الخاص أيضا بنسبة ٥٢,٧% من أجمالي أفراد العينة كل يليها فئة مؤهل فوق جامعي بنسبة ٣٠,٧% يليها فئة مؤهل متوسط بنسبة ١٢% ، وأخيراً فئة مؤهل دون المتوسط بنسبة (٤,٧%) من إجمالي أفراد العينة كل . كما تتوزع هذه النسب داخلياً كالتالي : -أكملت فئة مؤهل جامعي على إيجابيات التعليم الخاص بنسبة ٦٢% ، كما أكدت فئة مؤهل فوق جامعي على إيجابيات التعليم الخاص بنسبة ٣٨% في المقابل رفضت وجود أي إيجابيات للتعلم الخاص للغات بنسبة ٨,٢% ، أما مؤهل متوسط دون المتوسط فأكملوا على عدم وجود أي إيجابيات للتعليم الخاص للغات بنسبة (٤٨,٦%) ، في المقابل أكدت فئة مؤهل متوسط على إيجابيات التعليم الخاص

بنسبة ٣٠,٢% . كما يدل التحليل الإحصائي السابق على أنه كلما ارتفعت الحالة التعليمية كلما ارتفعت قدرة أفراد العينة في تحديد كل من إيجابيات وسلبيات التعليم الخاص للغات داخل المدرسة محل الدراسة . مما يشير إلى وجود علاقة توافقية قوية بين الحالة التعليمية وتصور أفراد العينة على تحديد كل من الإيجابيات والسلبيات للتعليم الخاص للغات . بالإضافة إلى انه قد توصلت الدراسة إلى انه كما يوجد العديد من سلبيات التعليم الخاص للغات فهناك أيضاً إيجابيات وللتعرف على تلك الإيجابيات من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (٢١)

يوضح أهم إيجابيات التعليم الخاص للغات

ما هي إيجابيات التعليم الخاص للغات	العدد	%
الاهتمام . باللغة داخل الفصل	٦٣	٤٢%
التغيير الموجود في أسلوب التعليم	٤٠	٢٦,٧%
التواصل بين المدرس وأولياء الأمور بقدر الإمكان	٢٦	١٧,٣%
عدد التلاميذ في الفصل قليل	٢١	١٤%
الإجمالي	١٥٠	١٠٠%

كاً (٢٩,٢٨) وجود فروق ذات دلالة عند مستوى ٠٠٥

تبين من البيانات الميدانية للجدول رقم (١٩) أن من أهم إيجابيات التعليم الخاص للغات هو الاهتمام باللغة الإنجليزية والانفتاح على العالم الخارجي من خلال اللغة وأكدت أفراد العينة ذلك بنسبة ٤٢% من إجمالي أفراد العينة ككل ، يليها التغيير الموجود في أسلوب التعليم وهو أسلوب البحث والاستفادة من خلال الأنشطة المختلفة بنسبة ٢٦,٧% كما حاولت دارس التعليم الخاص للغات وجود نوع من التواصل بين ولی الأمر ومدرسة الفصل عن طريق العديد من الوسائل ومنها اليوم المفتوح (open day) وهو عبارة عن يوم شهري يربط بين المدرس وولی الأمر أو كراسة التواصل أيضاً (day by day) بنسبة ١٧,٣% بالإضافة إلى تأكيد العديد من أولياء الأمور على تحديد نسبة عدد الأولاد داخل الفصل بنسبة ١٤% من إجمالي أفراد العينة ككل .

كما يدل التحليل الإحصائي السابق إلى أن معظم أولياء الأمور أكدوا على أن التعليم اللغات الخاص له العديد من المميزات التي يجب أن تؤخذ في

الاعتبار وهى الحصول على جوده تعليمية متميزة ، وتحقيق التفوق الدراسي فضلا عن اكتساب لغة إنجليزية والاهتمام بدراساتها كأسلوب حياه لمسايرة تطورات العصر الحديث بالإضافة إلى أنه من المفترض في مثل هذه المدارس أن يكون هناك انتقاء متميز للمربيين العاملين بها فضلا عن الجو التعليمي الذى يشجع على التنافس والتفوق الدراسي والاهتمام باكتساب السلوكيات الجيدة.

ثالثاً : التعرف على أساليب مقاومه ومواجهه الفساد داخل مؤسسات التعليم الخاص :-

واستكمالاً لما سبق وبعد التعرف على أوجه الفساد المختلفة هناك العديد من المقترنات والأساليب لمواجهه الفساد داخل المنظومة التعليمية للتعليم الخاص للغات وذلك من خلال الجدول التالي :-

جدول رقم (٢٢)

يوضح العلاقة بين الحالة التعليمية وأساليب مقاومة ومواجهه الفساد

الإجمالي		لا		نعم		هل بالفعل يوجد مقاومه للفساد	الحالة التعليمية
%	ك	%	ك	%	ك		
%٤,٧	٧	%٤,٨	٥	%٤,٢	٢	مؤهل دون المتوسط	
%١٢	١٨	%١٠,٧	١١	%١٤,٩	٧	مؤهل متوسط	
%٥٢	٧٩	%٤٩,٥	٥١	%٥٩,٦	٢٨	مؤهل جامعي	
%٣٠,٧	٤٦	%٣٥	٣٦	%٢١,٣	١٠	مؤهل فوق جامعي	
%١٠٠	١٥٠	%١٠٠	١٠٣	%١٠٠	٤٧	الإجمالي	

قيمة $K_2 = 3,091$ دالة عند مستوى $0,005$

معامل التوافق = $0,142$ دال عن مستوى $0,005$

توجد فروق ذات دلالة معنوية .

لقد كشفت البيانات الميدانية للجدول السابق أن مؤهل جامعي حدد كيفية محاربة الفساد بنسبة $52,6\%$ من أجمالي أفراد العينة ككل يليها مؤهل فوق جامعي بنسبة $30,7\%$ من أجمالي أفراد العينة ككل ، يليها فئة مؤهل متوسط ودون المتوسط بنسبة $(12\%, 4,7\%)$ على التوالي . كما تتوزع هذه النسب داخلياً كالتالي :- فئة مؤهل فوق جامعي أكد على عدم محاربة الفساد بنسبة

٣٥% في المقابل أكد على وجود محاربة للفساد بنسبة ٢١,٣% يليها فئة مؤهل جامعي حيث أكد على عدم محاربة الفساد بنسبة ٤٩,٥% ، وكل من فئة مؤهل متوسط ومؤهل دون المتوسط أكدوا على وجود محاربة للفساد بنسٽ ١٠,٧% ٤,٨%) على التوالي . كما يدل التحليل الإحصائي السابق. على اختلاف آراء أفراد العينة في مدى تحديد وجود نوع من المقاومة للتصدي لأشكال الفساد المختلفة داخل المؤسسة التعليمية للتعليم الخاص حيث أن غياب القوانين الرادعة لعب دور كبير في انتشاره وعدم التصدي إليه .

ما يشير إلى وجود علاقة توافقية قوية بين كل من الحالة التعليمية ومدى محاربة الفساد للجهات الرقابية المختلفة . بالفعل مازال الفساد منتشر داخل المنظومة التعليمية للتعليم الخاص اللغات حتى بعد أن قامت الثورة التي أشعلها المجتمع المصري بسبب الفساد حيث يجب تصميم وتنفيذ برامج للتوعية المجتمعية بماهية الفساد وآثاره المدمرة، والسبل التي يمكن أن يلجا إليها الأفراد والمؤسسات لمكافحته. هذه البرامج يجب أن تقودها الدولة ويكون للأسرة والمجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والدينية أدوار محددة فيها بشكل تكاملٍ، بما يؤدي في النهاية إلى خلق ما يسمى بالمواطنة الفعالة في مكافحة الفساد بما يجعل من المواطن العادي هو الرقيب الأول على المال العام والمصلحة العامة، ويكون دوره مكملاً لدور الجهات الرقابية.

وأستكملاً لما سبق يمكن التعرف على من أين يبدأ محاربة الفساد ؟ من خلال الجدول التالي : -

جدول رقم (٢٣)

يوضح من المسئول عن محاربة الفساد

الإجمالي		الاثنين معًا		مؤسسات الدولة المسئولة عن الرقابة		أولياء الأمور		من المسئول عن محاربة الفساد السن	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	السن
٤٠,٧%	٦١	٤٣,٩%	٢٥	٠%	٠	٩٤,٧%	٣٦	٣٠-٢٠	
٣٦,٦%	٥٥	٥٦,١%	٣٢	٣٨,٢%	٢١	٥,٣%	٢	٤٠-٣١	
٢٢,٧%	٣٤	٠%	٠	٦١,٨%	٣٤	٠%	٠	٥٠-٤١	
١٠٠%	١٥٠	١٠٠%	٥٧	١٠٠%	٥٥	١٠٠%	٣٨	الإجمالي	

قيمة كا٢ = ١٢٤,٧٠ دالة عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٦٧٤ دال عن مستوى ٠,٠٥

توجد فروق ذات دلالة معنوية

تشير البيانات الميدانية للجدول السابق إلى أن أغلبية أفراد العينة من يتراوح سنهم (٢٠-٣٠) ليدهم القدرة على تحديد من المسئول عن محاربة الفساد بنسبة ٤٠,٧% من أجمالي أفراد العينة ككل ، يليها فئة (٣١-٤٠) بنسبة ٣٦,٦% من أجمالي أفراد العينة ككل ، يليها كل من الفئات (٤١-٥٠) ، كما تتوزع هذه النسب داخلياً كالتالي : - أكدت أغلبية أفراد العينة من الفئة (٤٠-٣١) على أكثر الفئات المسئولة عن محاربة الفساد هي كل من أولياء الأمور ومؤسسات الدولة المسئولة معاً بنسبة ٥٦,١% ، نسبة ٣٨,٢% أكدت على المؤسسات الرقابية هي المسئولة على محاربة الفساد، وأخيراً ٥٥,٣% أكدت على مسؤولية أولياء الأمور ، أما الفئة (٣٠-٢٠) تؤكد بنسبة ٤٣,٩% على فئة الاثنين معاً وهى (أولياء الأمور والمؤسسات الرقابية معاً) ، ونسبة ٩٤,٧% على أن أولياء الأمور هي من أكثر الفئات المسئولة عن التصدي للفساد داخل المدرسة ، أما عن فئة (٤١-٥٠) ، أكدت بنسبة ٦١,٨% على أن المؤسسات الرقابية هي المسئولة عن محاربة الفساد.

يشير التحليل الإحصائي السابق إلى وجود علاقة توافقية قوية بين كل من السن والقدرة على تحديد المسئول عن محاربة الفساد حيث أن معظم أفراد العينة أكدت على ضرورة محاربة الفساد وذلك عن طريق العديد من الاتجاهات ومنها بداية من اعتراض أولياء الأمور ثم الجهات الرقابية المختلفة ويتم ذلك من خلال (الإدارة التابعة لها المدرسة أو عن الرقابة الإدارية ، أو عن طريق سن القوانين) التي يجب أن توضع من أجل إحجام الفساد في تلك المدارس . ومن هنا يمكن الإشارة إلى أن أولياء الأمور وخاصة الطبقة التي تملك المال الزائد شركاء في الفساد لأنهم اضطروا إلى الرضوخ لتلك المؤسسات التي غلبت عليها الربح على حساب الرسالة .

ولتتعرف على الأدوار التي يجب أن يقوم بها كل م أولياء الأمور أولاً من خلال الجدول التالي :-

جدول رقم (٤٤)

يوضح دور أولياء الأمور في مواجهة الفساد

%	العدد	ما هو دور أولياء الأمور في محاربة الفساد
%٣٤	٥١	الإبلاغ عن الفساد إلى إدارة المدرسة أو إلى الإدارة التعليمية التابع لها
%١٣,٣	٢٠	الاجتماع مع باقي أولياء الأمور ومحاولة حل المشكلة التي تعانى منها المدرسة
%٣٢,٧	٤٩	نقل ابني من المدرسة إلى مدرسة أخرى
%٢٠	٣٠	ابحث. عن وسطى تساعدني للوصول إلى هدفي
%١٠٠	١٥٠	الإجمالي

كاً (١٨,٠٥) وجود فروق ذات دلالة عند مستوى ٠,٠٥

تشير البيانات الميدانية للجدول السابق أن فئة الإبلاغ عن الفساد إلى الإدارية التعليمية التابع لها المدرسة بنسبة %٣٤ من إجمالي أفراد العينة ، يليها فئة أن اغلبيه أفراد العينة من أولياء الأمور تفكرون في نقل ابنائهم بنسبة %٣٢,٧ ، يليها فئة أولياء الأمور في أنها تحاول أن تبحث عن وسطى لكي تساعدها في الوصول إلى هدفها بنسبة %٢٠ ، وأخيراً لم يرجح أولياء الأمور الاتجاع مع باقي أولياء الأمور لمحاولة البحث عن حل لمشاكلهم بنسبة %١٣,٣ من إجمالي أفراد العينة . ومن خلال التحليل الإحصائي السابق أكدت أولياء الأمور بأن أول ما يحاولون من خلاله تقييم العديد من الحلول لمحاربة الفساد أولاً الإبلاغ عن الفساد الموجود بداخل المدرسة وفي حالة عدم وجود حل يضطر أولياء الأمور إلى نقل ابنائهم من تلك المدرسة وخاصة أن تلك المدارس ذو طبيعة تنافسية ومنتشرة بكثرة وأخيراً ما يلجأ إليه أولياء الأمور هو الاتجاع مع أولياء الأمور والوصول إلى حل للمشكلة التي تعانى منها . أما عن دور المؤسسات الرقابية فذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (٢٥)

يوضح دور المؤسسات الرقابية في محاربة الفساد

ما هو دور المؤسسات الرقابية في محاربة الفساد	العدد	%
الإشراف الدائم والمحاسبة واتباع سياسة العقاب والثواب	٥٠	%٣٣,٣
وضع القواعد واللوائح والقوانين التي تمنع من وقوع التجاوزات	٥٩	%٣٩,٣
التواصل الدائم وفتح أبواب الشكاوى بشكل سهل للعديد من المتضررين	٤١	%٢٧,٣
الإجمالي	١٥٠	%١٠٠

كاً) ٣,٢٤ (عدم وجود فروق ذات دلالة عند مستوى ٠٠٥

كشفت البيانات الميدانية للجدول السابق أن المؤسسات الرقابية لها دور قوى في وضع القواعد والقوانين الصارمة بنسبة %٣٩,٣ من إجمالي أفراد العينة يليها فئة الأشراف الدائم والمحاسبة واتباع سياسة العقاب و الثواب بنسبة %٣٣,٣ من إجمالي أفراد العينة ، يليها ضرورة التواصل الدائم وفتح أبواب الشكاوى بشكل سهل للعديد من المتضررين بنسبة %٢٧,٣ من إجمالي أفراد العينة ككل . كما يدل التحليل الإحصائي السابق أن من أكثر الفئات التي حاولت أولياء الأمور التركيز عليها كحل لمشكلة الفساد من خلال المؤسسات الرقابية هو وضع القوانين واللوائح الصارمة التي تمنع وقوع التجاوزات داخل المدرسة ومحاربة الفساد أما من خلال المقابلات المفتوحة فأكددت أيضا على ضرورة وجود قوانين صارمة تمنع وقوع العديد من التجاوزات داخل المدرسة ، ومن أهم القوانين المقترحة للتغيير (أن لا تهدف إلى الربح) من قانون ٢٠ للتعليم الخاص فلابد من تعديل هذا القانون لأن الهدف الرئيسي لتلك المدارس هو تحقيق الربح فتحاول وبالتالي عن طريق الطرق الملتوية الوصول إلى هدفها .

رابعاً : مدى تصور أفراد العينة لدور القيادات في وضع بعض الاقتراحات اللازمة للقضاء على ظاهرة الفساد : -

حاولت القيادات المختلفة الوصول إلى حل في محاربة الفساد لكن لابد من تشكيل شبكة من الإصلاحات لا تقتصر فيها على القيادة فقط لابد أن (نبدأ) بالإصلاح .. هو نقطة البداية لمحاربة الفساد ، الاستثمار في عوامل الإنتاج المادية والإنسانية - السعي الدائم لاستغلال كل الطاقات البشرية في المجتمع

وتطوير البنية التحتية بكافة أنواعها و استقطاب الاستثمارات التي تسمح للدولة بتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

وللتعرف على دور القيادات في القضاء على الفساد في التعليم من خلال الجدول التالي :-

جدول رقم (٢٦)

يوضح العلاقة بين الحالة التعليمية لأفراد العينة ومدى قدرتهم على وضع تصور لدور القيادات في القضاء على الفساد

الإجمالي		لا		نعم		أكثر شایف أن القيادات المراقبة على المدرسة ممکن تحكم في الفساد في الحالة التعليمية
%	ك	%	ك	%	ك	
%٤,٧	٧	%٣٧	٧	%٠	٠	
%١٢	١٨	%٣١,٥	٦	%٩,١	١٢	
%٥٢,٦	٧٩	%٢١	٤	%٥٧,٣	٧٥	
%٣٠,٧	٤٦	%١٠,٥	٢	%٣٣,٦	٤٤	
%١٠٠	١٥٠	%١٠٠	١٩	%١٠٠	١٣١	

قيمة كا = ٢١٩ دالة عند مستوى ٠,٠٥

معامل التوافق = ٥٤١ دال عن مستوى ٠,٠٥

توجد فروق ذات دلالة إحصائية

تشير البيانات الميدانية للجداول السابق ، أن مؤهل جامعي من أكثر الفئات تقديرًا للمشكلة بنسبة ٥٢,٦ % من إجمالي أفراد العينة ككل يليها فئة مؤهل فوق جامعي بنسبة ٣٠,٧ % من إجمالي أفراد العينة يليها فئة مؤهل متوسط وفئة مؤهل دون المتوسط بحسب (١٢ % ، ٤,٧ %) من إجمالي أفراد العينة ككل .

كما توزع هذه النسب داخليًا كالاتي :- أكدت فئة مؤهل جامعي ، وفوق جامعي ، ومؤهل متوسط بانه من الممكن أن تقوم الجهات الرقابية بدور كبير في القضاء على الفساد وذلك بنسب (٩,١ % ، ٣٣,٦ % ، ٥٧,٣ %) على التوالي ، أم عن فئة مؤهل دون المتوسط أكدت على عدم وجود أي دور للجهات الرقابية يجب أن تقوم به بنسبي (٣٧ %).

كما يدل التحليل الإحصائي السابق أنه كلما أرتفع المؤهل الدراسي ارتفعت قدرتهم في تحديد دور القيادات الرقابية في القضاء على الفساد و هل لديهم السلطة الكافية في القضاء عليها أم لا مما يشير إلى وجود علاقة توافقية ضعيفة بين كل من الحالة التعليمية لأفراد العينة وتحديد قدرة القيادات في القضاء على الفساد . كما أسفرت المقابلات المفتوحة على أهمية الجهات الرقابية في العديد من النقاط بالإضافة إلى تفعيل دورهم وذلك عن طريق العديد من الوسائل ومنها :

- ١- إصدار القوانين الرادعة على المدرسة.
- ٢- أن يكون هناك مراقبة بشكل دائم ومستمر.
- ٣- أن تعمل الجهات الرقابية في الدولة على وضع عقوبات قوية للمدارس المخالفة .

الخاتمة :

لقد انطلقت الدراسة الحالية من هدف رئيسي وهو التعرف على ظاهرة الفساد في التعليم الخاص للغات وذلك من خلال مجموعة من التساؤلات. وفي ضوء النتائج الميدانية للبحث يمكن الرد على التساؤلات التي طرحتها البحث في البداية على النحو التالي:-

التساؤل الأول: التعرف على أسباب ظاهرة الفساد في مؤسسات التعليم الخاص للغات قبل الجامعي :

توصلت الدراسة إلى أنه كلما زاد الدخل الشهري لأفراد العينة كلما زاد اهتمامهم بتحسين التعليم الذي يعد من أكثر الأمور التي تحسن من مستوى الفرد اجتماعياً واقتصادياً حيث ينتج عن غيابه حرمان الشباب من الأدوات الأساسية اللازمة لازدهاره، والهيبة والسلطة حيث اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة دنكان وات عن "الفساد وسوء استخدام السلطة في الإدارة والتعليم التي أكدت على مدى عمق الفساد أو الاستغلال السيء للسلطة والعلاقة المتبادلة والفعالة بين هذين العاملين وهما الفساد وسوء استغلال السلطة بين الأفراد .

كما توصلت الدراسة إلى وجود نوع من الفساد داخل منظومة التعليم الخاص حيث يشتمل على كل من الإدارة والتخطيط بما يؤثر على كل من المناهج والمدرسين وكيفية إدارة المدرسة من أجل الربح فقط . كما يشكل الفساد في قطاع التعليم سبباً أساسياً في حدوث هذا التبديد. توصلت الدراسة أيضاً إلى انتشار ظاهرة الرشوة حيث أنها من أكثر الظواهر التي يعاني منها أولياء الأمور بالإضافة إلى استغلالهم للنفوذ والفوضى الأخلاقية حيث أن كل تلك الصفات هي التي تؤكد على الفساد وتؤكّد على غياب القيم الموجدة داخل المجتمع المصري والعمل على تشجيعه . بالفعل اعترفت الإدارات المراقبة من خلال المقابلات الشخصية على وجود نوع من الفساد داخل المدارس الخاصة للغات في الوقت التي تلعب فيه البيئة الثقافية والاجتماعية في مصر دوراً كبيراً في انتشار الفساد، فالقبول الاجتماعي للفساد الصغير، والنظر إليه على أنه وسيلة مقبولة اجتماعياً للحصول على الحقوق، واتخاذ الفساد له مسميات أخرى عديدة حيث ترسخ بالفعل الفساد و يعرقل جهود مكافحته. كما كان هناك تأثير

للطبقية والفنوية أو بالمعنى العام تبادل المصالح بينهم والبعض الآخر حيث أنها منظومة تبدأ من الكبار ويتوارثها الصغار ، ومن هنا اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة إيرك اسلنر عن الجذور التاريخية للفساد من خلال بناء الدولة وعدم المساواة الاقتصادية والتعليم الشامل التي أكدت على وجود آلية سببية بين التعليم ومكافحة الفساد حيث أن إدخال التعليم العام يعمل على وجود نوع من المساواة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين ، بالإضافة إلى أن المجتمعات التي تميز بالمساواة ولديها عدد أكبر من المواطنين المتعلمين وبالتالي فقد تم إعطاء مواطنيها المزيد من الفرص والقوه (السلطة) ويقل لديها الفساد ٠

كما أكدت الدراسة على أن غياب الأخلاق حيث تعتبر من أهم الأسباب التي تؤدى إلى انتشار الفساد داخل التعليم الخاص للغات بالفعل لقد أصبح غياب الأخلاق هي آفة هذا الزمان و طغيان المادة و غلبة الطمع و الجشع و عبادة الأغنى و الأقوى و الأكثر نفوذا وأن غياب الرقابة من الأمور التي ساعدت على انتشار الفساد وغياب العقاب الرادع الذى قد يكون عظة يتعلم منها الآخرين .

ثانياً: التعرف على أدوات الفساد الاقتصادي بداخل المؤسسة التعليمية :

توصلت الدراسة إلى : أنه كلما أرتفع الدخل الشهري كلما أستطاع أفراد العينة التعامل مع الفساد داخل المدرسة سواء بتقديم الرشوة (مقابل مادي) أو بتقديم المصروفات الزائدة التي تطلبها المدرسة في مقابل تقديم سبل الراحة المتاحة لأبنائهم بالمدرسة مما يشير إلى وجود علاقة توافقية ضعيفة بين الدخل الشهري وبين مدى قدرة أفراد العينة على اكتشاف أساليب الفساد داخل المدرسة بشكل واضح وقد يرجع ذلك إلى أن تلك المدارس تهدف إلى تحقيق الربح أكثر من اهتمامها بالتعليم وتقديم اكبر قدر من الاستفادة لهم حيث أصبح التعليم الخاص من الصور التي تجلب فقط المصالح والمال والاستثمار للأموال فقط لا غير حيث أنه يختلف ذلك مع قوانين الدولة التي وضعتها وهو قانون ٤٢٠ بشأن التعليم الخاص الذي يهدف في الأساس إلى أن نظام التعليم الخاص لا يهدف إلى الربح واستثمار الأموال ولكن يهدف إلى تحسين العملية التعليمية . كما أنه لا يشوه الفساد الحصول على التعليم فحسب، بل يؤثر على جودة التعليم

وعلى مصداقية ما يتوصّل إليه التعليم بشكل عام. ومن الممكّن وجود أخطار الفساد على منظومة التعليم الخاص للغات بدءاً من مستوى المشتريات في المدرسة إلى المسوبيّة في توظيف المعلّمين.

كما أسفرت المقابلات الشخصيّة إلى أن تلك المناهج يتم اختيارها عن طريق مدير المدرسة فقط وعلى الأخص دراسة المستوى الرفيع من اللغة الإنجليزية التي تعتبر هي الأساس في التعليم بالمدارس اللغات بحيث يتوافق مع قدرة المعلّمين في التعامل مع الأعداد المختلفة داخل الفصل الدراسي وقدرة المدرسين من خلاله على توصيل المعلومة الملائمة للعدد المتواجد داخل الفصل كما أنه لا يتعلّم الطالبة من محتوى التدريس فحسب وإنما يتعلّمون كذلك من "المنهاج الخفي" الذي يحوي قواعد ضمنية تحدد من الذي يتقدّم ومن الذي لا يتقدّم. واتفقت الدراسة الحاليّة مع دراسة أحد زايد عن الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين وأختياراتهم "دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد التي توصلت إلى زيادة انتشار العديد من القيم التي تؤدي إلى انتشار الفساد داخل المجتمع من خلال الاهتمام الشديد بالمصلحة الفردية على المصلحة العامة بالإضافة إلى انعدام الثقة فقد وهنّت علاقة الثقة في الحياة الاجتماعيّة وذلك يعود مؤشراً على أن الذات الجمعيّة في مأزق حقيقي .

كما توصلت الدراسة إلى وجود العديد من الإيجابيات للتعليم الخاص اللغات ومنها الحصول على جوده تعليمية متميزة ، وتحقيق التفوق الدراسي فضلا عن اكتساب لغة إنجليزية والاهتمام بدراساتها كأسلوب حياة لمسايرة تطورات العصر الحديث بالإضافة إلى انه من المفترض في مثل هذه المدارس أن يكون هناك انتقاء متّيز للمدرسين العاملين بها فضلا عن الجو التعليمي الذي يشجع على التنافس والتفوق الدراسي والاهتمام باكتساب السلوكيات الجيدة.

ثالثاً: التعرف على أساليب مقاومة ومواجهه الفساد داخل مؤسسات التعليم الخاص :

توصلت الدراسة إلى تصميم وتنفيذ برامج للتوعية المجتمعية بمخاطر الفساد وآثاره المدمرة، والسبل التي يمكن أن يلجأ إليها الأفراد والمؤسسات لمكافحته. هذه البرامج يجب أن تقودها الدولة ويكون للأسرة والمجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والدينية أدوار محددة فيها بشكل تكاملی .

كما أكدت أفراد العينة على ضرورة محاربة الفساد وذلك عن طريق العديد من الاتجاهات ومنها :- أولياء الأمور ثم الجهات الرقابية المختلفة ومنها كل من (الإداره التابعه لها المدرسة أو عن الرقابة الإدارية ، أو عن طريق سن القوانين) التي يجب أن توضع من أجل إحجام الفساد في تلك المدارس محل الدراسة .

كما أكدت أفراد العينة من أن مواجهه الفساد من خلال أولياء الأمور عن طريق تقديم العديد من الحلول لمحاربة الفساد أولاً : الإبلاغ عن الفساد الموجود بداخل المدرسة وفي حالة عدم وجود حل يضطر أولياء الأمور إلى نقل أبنائهم من تلك المدرسة وخاصة أن تلك المدارس ذو طبيعة تنافسية ومنتشرة بكثرة وأخيراً ما يلجأ إليه أولياء الأمور هو الاجتماع مع أولياء الأمور والوصول إلى حل للمشكلة التي تعانى منها . واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة عاطف محمود عبد العال عن "النظام المقترن لتوظيف الحكومة الإلكترونية في تحقيق الشفافية بإدارة التعليم قبل الجامعي حيث أكدت الدراسة على توفير السبل المختلفة في مواجهه الفساد وذلك من خلال الوقوف على أنماطه وأسبابه وطرق الحد منه والمعوقات التي تواجهه.

رابعاً : التعرف على مدى تصور أفراد العينة لدور القيادات في وضع بعض الاقتراحات الازمة للقضاء على ظاهرة الفساد :

توصلت الدراسة إلى انه كلما ارتفع المؤهل الدراسي لأفراد العينة ارتفعت قدرتهم في تحديد دور القيادات الرقابية في القضاء على الفساد . مما يشير إلى وجود علاقة توافقية بين كل من الحالة التعليمية لأفراد العينة وقدرتهم على وضع تصور لدور القيادات في القضاء على الفساد . كما أسفرت

المقابلات المفتوحة على أهمية الجهات الرقابية في العديد من النقاط بالإضافة إلى تفعيل دورهم وذلك عن طريق العديد من الوسائل ومنها:

- ١- إصدار القوانين الرادعة على المدرسة .
- ٢- أن يكون هناك مراقبة بشكل دائم ومستمر .
- ٣- أن تعمل الجهات الرقابية في الدولة على وضع عقوبات قوية للمدارس المخالفة

المراجع

- (١) ذكر هذا المصطلح في تقرير الفساد العالمي للتعليم .
- (٢) غربي صباح ، الاستثمار في التعليم ونظرياته ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، العددان الثاني والثالث، قسم علم الاجتماع ،جامعة محمد خضر ، الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ص ٥.
- (٣) المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٤٧١.
- (٤) Oxford university press , New York, second edition, 2006, p.175.
- (٥) أحمد زايد وآخرين ، الأطر التقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم (دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد) ، تقديم أحمد درويش ، مطبوعات مركز البحث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٤١.
- (٦) أحمد زايد وآخرين ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .
- (٧) غاريث سويني ، تقرير الفساد العالمي : التعليم ، منظمه الشفافية الدولية ، ملخص التنفيذي ، ترجمة: عمرو خيرى وسامى الكيلاني ، ٢٠١٣ ، ص ١١ .
- www.transparencymaroc.ma/TM/.../GCR_ARABIC_web_en%20arabe.pdf
- (٨) عبد الخالق فاروق ، اقتصاديات الفساد في مصر (كيف جرى إفساد مصر والمصريين) ، تقديم: نادر الفرجانى ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٩ .
- (٩) أحمد زايد وآخرين ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .
- (١٠) السيد محمد بدوى ، علم الاجتماع الاقتصادي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩١ ، ص ١٥ .
- (١١) محمد ياسر الخواجة ، دراسات فى علم الاجتماع التربوي ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١١ .
- (١٢) ميل تشيرتون وآن بروان ، علم الاجتماع " النظرية والمنهج " ، ترجمة هناء الجوهرى ، المركز القومى للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٨١ .
- (١٣) Debarchan Mirdha , Durkheim: The Role and Nature of Education, October 2013,p.5 British journal of sociology.
- (١٤) Clark, K; Alternative public school system ,Harvard Education Review ,Vol , 38.1968,p.238.
- (١٥) فايزه محمد أخضر ، اقتصاديات التعليم ومستقبل التربية في المملكة ، وزارة التعليم العالي ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية العلوم الاجتماعية ، المملكة العربية السعودية ، د.ب.ت ، ص ١ .
اقتصاديات-التعليم-ومستقبل-التربية-في-المملكة..dr-meshaal.com
- (١٦) Levin,Hennery ..Privatizing Education , Columbia University ,2001,p.270 .
- (١٧) محمد ياسر الخواجة ، دراسات فى علم الاجتماع التربوي ، مرجع سابق ، ص ٢١ .
- (١٨) private school - Wikipedia, the free encyclopedia
en.wikipedia.org/wiki/Private_school
- (١٩) فاروق شوقي البوهى وأخرون ، نظم التعليم الابتدائي فى الدول المختلفة ، شركة الجمهورية الحديثة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٦٥ .
- (٢٠) عبد الله عبد الرحمن ، علم الاجتماع التربوي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣ .
- (٢١) محمد ياسر الخواجة ، المعجم الموجز فى علم الاجتماع ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ١٧٣ .
- (٢٢) عبد الهادي الجوهرى ، قاموس علم الاجتماع ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية، ١٩٩٨ ، ص ٧٣ .
- (٢٣) العايب عبد الرحمن ، التحكم فى الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية فى الجزائر فى ظل تحديات التنمية المستدامة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، الجزائر ، ٢٠١١ ، ص ٧ .
- (٢٤) غربي صباح ، الاستثمار في التعليم ونظرياته ، مرجع سابق ، ص ٣ .

- (٢٥) جوستافو إستيفا ، التنمية في : قاموس التنمية " دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة ، تحرير : فولفجانج ساكس ، ترجمة ك احمد محمود ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٣١ .
- (٢٦) عدلي صليحة ، فعالية المنظومة التربوية من خلال امتحانات شهادة البكالوريا وشهادة التعليم الأساسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٠ ، ص ٩ .
- (٢٧) محمد سعيد فرح ، التعليم ازمه حياتنا اليومية في عصر العولمة ، في : العولمة والمجتمع العربي ، المجلة العربية لعلم الاجتماع ، مركز البحث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ١٨ .
- (٢٨) خالد كاظم أبوالنوح ، رأس المال الاجتماعي " أفاق جديدة في النظرية الاجتماعية " ، تقديم ومراجعة على ليله ، دار ايترارك للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٣٩ .
- (٢٩) المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ، اقتصاديات التعليم ، مكتبة الكويت الوطنية ، الكويت ، ٢٠١٢ ، ص ١٦-١٧ .
- (٣٠) ميل تشيرتون وآن براون ، علم الاجتماع (النظرية والمنهج) مرجع سابق ، ص ٨٥-٨٦ .
- (٣١) أحمد شفيق ، سياسة التكيف الهيكلي وظاهرة الفساد الاقتصادي " دراسة ميدانية في بعض السجون المصرية " رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦ .
- (٣٢) احمد زايد ، دولة العدل الاجتماعي (مركزية القيمة ولامركزية الحكم ، تحرير: سعيد المصري ، مجلة أوراق للحوار ، القاهرة ، الإصدار الأول ، أبريل ٢٠١١ ، ص ٦ .
- (٣٣) محمد ياسر الخواجة ، ظاهرة الفساد الإداري كما تعكسه الصحافة الإقليمية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة طنطا ، العدد الخامس والعشرين ، يناير ٢٠١٢ ، ص ١١ .
- (٣٤) اندره إدجار وبيتري سيد جويك ، موسوعة النظرية الثقافية " المفاهيم والمصطلحات الأساسية ، ترجمة هناء الجوهرى ، تقييم : محمد الجوهرى ، المركز القومى للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٤٩١ .
- (٣٥) عبد الباسط عبد المعطي ، بعض الأبعاد البنائية للفساد فى القرية المصرية ، المجلة الجنائية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ، العدد الأول ، المجلد الثامن والعشرون ، مارس ١٩٨٥ ، ص ٤٤٨-٤٩ .
- (٣٦) Sebastian Berger, Myrdal's institutional theory of the state :from welfare to Predation – and back? Journal of Economic Issues, Vol. 43, No. 2.jun 2015 pp.357-358. <http://www.jstor.org/stable/25511438>
- (٣٧) سيمون مارتن ليسبيت ، جابريل سلمان لينز ، الفساد والثقافة والأسواق ، في :الثقافات وقيم التقى ، تحرير: لورانس إهاريزون، صمويل ب.هنتجتون ، ترجمة: شوقي جلال ، المركز القومى للترجمة ، الطبعة الثانية ٢٠٠٩ ، ص ٢٢٤ .
- (٣٨) عبد الخالق فاروق ، اقتصاديات الفساد في مصر (كيف جرى إفساد مصر والمصريين) ، مرجع سابق ، ص ١٠ .
- (٣٩) عبد الخالق فاروق ، المرجع ذاته ، ص ٣١ .
- (٤٠) بيير بورديو وجاك -كلود باسرون ، إعادة الإنتاج في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم ، ترجمة ماهر تريميش ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٥٥ .
- (٤١) بيتينا مير ، موفرو خدمات أم شركاء في تدهور الأوضاع : الدور المركزي للمعلمين من أجل النزاهة التعليمية ، تقرير الفساد العالمي : التعليم، منظمه الشفافية الدولية ، مراعي سابق ، ص ٧٧-٧٨ .
- (٤٢) سيمون مارتن ليسبيت ، جابريل سلمان لينز ، الفساد والثقافة والأسواق ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .
- (٤٣) أحمد مجدى حجازى ، العولمة وقضايا العالم الثالث ، ليذرز للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤٥ .
- (٤٤) حسين محمود حسن ، دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، مركز العقد الاجتماعي ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٤ .
- (٤٥) ستيف بركمان ، من الطوب إلى الكتب " المشتريات الحكومية لقطاع التعليم في الماضي والحاضر ، تقرير الفساد العالمي : (التعليم)، منظمه الشفافية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٤٦) محمود بسطامي ، الفاعلية القانونية لمكافحة الفساد في مصر ، المجلة الجنائية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، المجلد الحادي والخمسون ، العدد الأول ، مارس ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٤.

(47) Eric M.Uslaner , The Historical Roots of Corruption: State Building, Economic Inequality, and Mass Education, department of Government and politics ,university of Maryland , USA,2014 ,pp6-7.

(٤٨) ريتشارد لابر ، فهم الفساد في التعليم كقضية حقوق إنسان ، تقرير الفساد العالمي : (التعليم)، مرجع السابق ، ص ٢٩.

(٤٩) إكرام فتحي إلياس ، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للانحرافات التي تلحق الوظيفة العامة في مصر " دراسة لبعض قضايا الفساد " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٩، ص ١٦٩.

(٥٠) محمد رضا على العدل ، الفساد الإداري في الدول النامية " بعض انعكاساته الاقتصادية " ، المجلة الجنائية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الثامن والعشرون، القاهرة ، العدد الثاني ، يوليو ١٩٨٥ ، ص ص ٢٠-١٩ .

(٥١) عبد السلام عبد الخالق ، مكافحة جرائم الفساد ، البرنامج التدريسي للكشف عن الجريمة بالوسائل العلمية الحديثة ، أشرف : فتحي عباس قناوي ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الدورة (٧٢) ، ٢٠١٥ ، ص ١٣.

(٥٢) إبراهيم توهامي ، ليتيم ناجي، فراءة تحليلية في مضامين وأبعاد دلالات الفساد الإداري في المؤسسات العمومية الجزائرية في : حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،جامعة محمد خيضر ، سكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، ٢٠١٢ ،

(٥٣) محمود بسطامي ، الفاعلية القانونية لمكافحة الفساد في مصر ، مرجع سابق ، ص ٦٤.

(٥٤) ساهر عبد الكاظم ، الفساد الإداري أسبابه وأثره وأهم أساليب المعالجة ، www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/1.doc

(٥٥) محمود بسطامي ، الفاعلية القانونية لمكافحة الفساد في مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٣.

(56) David Jancsics , Interdisciplinary Perspectives on corruption, Graduate Center, City University of New York, Sociology Compass, 8/4 2014

(57) Eric M.Uslaner , The Historical Roots of Corruption: State Building, Economic Inequality, and Mass Education, department of Government and politics ,university of Maryland , USA,2014

(٥٨) أحمد زايد ، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين و اختياراتهم " دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد ، تقديم أحمد درويش ، مركز البحث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٣ .

(٥٩) عاطف محمود عبد العال ، نظام مفترض لتوظيف الحكومة الإلكترونية في تحقيق الشفافية بإدارة التعليم قبل الجامعي في مصر ، معهد الدراسات التربوية ،جامعة القاهرة رسالة دكتوراه غير منشورة ، ٢٠١٢ .

(٦٠) مفيد ذئون يونس ، عدنان دهام احمد ، اثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين الحكم، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ١٠٩ مجلد ٣٤ ، الموصل ، ٢٠١٢ .

(٦١) محمد ياسر الخواجة ، ظاهرة الفساد الإداري كما تعكسه الصحافة الإقليمية (تحليل مضمون بعض الصحف الإقليمية بمحافظة الغربية) ، مجلة كلية الآداب ، جامعة طنطا ، الجزء الأول ، العدد الخامس والعشرون ، يناير ٢٠١٢ .

(٦٢) فاطمة إبراهيم خلف ، السياسة المالية والفساد المالي والإداري دراسة تطبيقية في مصر لمدة ١٩٨٠ - ٢٠٠٨ ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٤ العدد ٧ ، الموصل ، ٢٠١١ .

(63) Raymond Lyons, Economics of Education in: TWENTY -FIVE YEARS OF EDUCATIONAL PRACTICE AND THEORY: 1955-1977 “international review of education Jubilee volume” , edited by Leo fernig and James bowen , IRE vol ,London, 1980,

(٦٤) غربي صباح ، الاستئثار في التعليم ونظرياته ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، العددان الثاني والثالث، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، ٢٠٠٨ .

(65) Duncan Waite and David Allen , Corruption Abuse of power in Educational Administration , the urban Review ,Vol.35,No.4, December,2003.

(٦٦) تقرير الفساد العالمي (التعليم) ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .